المحاكمات النحوية
المدرسة الأندلسية نموذجًا

إيهاب محمد عبد الله عرقات (*)

الملخص

لذا يحرص هذا البحث على تناول فكرة المحاكمات النحوية ممهدًا لذلك بمبحثين؛ عرض الأول لتعريف المحاكمة ودلالتها لغة واصطلاحًا، وكذلك أهم المصطلحات التي عرفت بها، أما الثاني فعرض لإرهاصات نشأتها في التراث العربي قبل التقعيد النحوي ومنه ما كان في المحاكمات بين الشعراء في العصر الجاهلي، ثم الإشارة إلى تطورها حتى أصبحت فنًا قائمًا بذاته له مجاله في الدرس النحوي.

أعقب ذلك فصلان؛ يعرضان لنموذجين مختلفين في التناول للمحاكمة مبرزان تطورها من تناول قضايا منفردة، إلى تناول فكر علمين من أعلام النحو العربي من خلال مصنفين لهما، إلا أن النموذجين ينتميان لبيئة فكرية واحدة وهي البيئة الأندلسية وقد اخترت البيئة الأندلسية لما كان من أثر للبيئة الفكرية في إثراء فكرة المحاكمات خاصة وأن الأندلس قد شهدت تقلبات سياسية واجتماعية كان لها أثرها على مجال الفكر والإبداع.

الفصل الأول: تناول محاكمة الأعلم الشنتمري بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية من خلال رسالته " رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أوالفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية"[3].

الفصل الثاني: تناول محاكمة ابن الطراوة النحوي بين سيبويه وأبي علي الفارسي من خلال كتابه "الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح"[4].

الخاتمة: عرضت لأهم نتائج البحث وتوصيات الدراسة.

---

* باحث دكتوراه كلية الآداب جامعة عين شمس

Grammatical Trials: The Andalusian School as a Model

Ihab Mohammed Abdullah Arqat

Abstract

I found the Andalus scientists' trials differed from the Egyptian or Baghdad school's trials, and even between the two main schools; Basra and Kofi ones, till they were presented in dictation and footnotes books.

I have chosen two methods of Andalus school which are El-Chentemary and Ibn El-Tarawah's thought. And this research was divided into three sections: an abstract, introduction, and two chapters.

The abstract presents the research.

The introduction presents the concept of the trials and the most important terms which are known by, then the harbingers of the pre-Islamic era.

Chapter (1) presents the trial between Sibawayh and Alexaii for the scientist El-Chentemary.

Chapter (2) presents the trial between Sibawayh and the Persian Abu Ali for the scientist Ibn El-Tarawah

Key words: victory, remedies, fairness, judgment, and trials

مقدمة

إن مسار الإبداع الفكري يكمن في تصديه لإشكالية التفاعل مع قضايا الواقع المعيش بمشكلاته من جهة، والتفاعل بينها عن طريق الفعل ورد الفعل من جهة أخرى، فإن كانت الجهة الأولى تسهم في ظهور الإبداع الفكري الذي يمس الواقع وينتقده أو يسهم في تذليله وتسييره، والتأصيل لتلك الحلول في صورة علمية تضع أصولا لنوع معين أو فرع من العلوم والمعارف فإن الثانية- الفعل ورد الفعل- تصبح أدخل من الأولى في تطور حركة الإبداع الفكري وتواصله وإثرائه وتحوله، وبين هذا الجدل الصاعد وذاك الهابط تطفو على السطح خلافات كثيرة، يتمثل النوع الأول منها في (إشكالية تفاعل الفكر مع الواقع)، الأمر الذي قد يترتب عليه جملة من الحلول المختلفة لتلك المشكلات؛ ومن ثم تختفي، أو يتوقف نموها واستمرارها، وقد تظل الإشكاليات قائمة، الأمر الذي قد تدخل معه تلك الأفكار المنبثقة عنها في طور آخر، فتتطور هنالك محاولات الحلول من كونها محاولات تتسم بالتجديد - باعتبارها خارقة في ذلك لعادة جريان الواقع- إلى خلافات واقعية حقيقية تتحول فيها المناقشات الشفهية إلى محاضرات أو مناظرات ومطارحات، بل قد يتطور الأمر عن ذلك الحد فيجاوز حدوده النظرية إلى أحداث عملية واقعية، وتلك الخلافات مما قد تقع عليها عين المؤرخ فيرصدها لنا، أو الفيلسوف فيحللها وينقدها، وقد يتاح لها فرصة الظهور خارج كتب التاريخ فيفرد لها أصحابها أنفسهم من الأوراق ما يسهم في بيان وجهة نظرهم والموقف من خصومهم.

ولا أبالغ إذا قلت: إن فكرنا العربي عامة- والنحوي منه خاصة- تتضح فيه تلك الصورة المتنامية التي يتواصل فيها الإبداع[1] مع نقده أو رفضه من جانب، أو إطالة النظر فيه والموافقة عليه من جانب آخر، وربما تكون أهمية الكتاب (أو القضية) المثارة وراء كثرة شروحها على مر العصور، بل لا يقف الأمر عند حد الشروح، وإنما قد تكون هنالك تعليقات على تلك الشـــروح للمتون الأصلية تسمى «الحواشي»، وحواشٍ على الحواشي[2]، ولا شك أنها قد تتأخر- زمنًا- عن الشـــروح ومتونها التي تعني لونًا من التواصل الحضاري والفكري على مدى أزمنة مديدة، وذلك ما يجعلنا نؤمن بأن تلك الحواشي تعد - بحق- جزءًا مهمًّا من تراثنا؛ إذ تحفظ لنا فكر الماضي، وتجعله متصلا في نظم واحد مع الحاضر، على الرغم أنها تعبر في الوقت نفسه عن الموقف الحضاري الحالي، الذي انحصر فيه الإبداع وغابت فيه تلك الروح التي كان يتسم بها المتن إلا أن قيمتها العظمى تكمن في تقويم الفكر للوصول به إلى أقرب درجات الكمال والصحة وإلا توقفت خطوات العلم وثبتت عند فكر جماعة في مرحلة تاريخية بما يكتنفها من الصحة والاعتلال.

التمهيد

المبحث الأول

تعريف المحاكمات

مفهوم المحاكمة الفكرية:

المحاكمة لغة مشتقة من الجذر الثلاثي حكم، يحكم، حكمًا، ومحاكمة، أي: فصل بين الناس ورفع النزاع بينهم، والحاكم سمي حاكمًا لأنه يمنع الناس من الظلم[5]، وذلك اللفظ مأخوذ من حكمة اللجام التي تكبح جموح الدواب فتكون خاضعة لاتجاه المقود، وحاكم الشيء: رفع حكمه إلى المحاكم الذي يصدر الحكم لا من ينفذه، ولفظ المحاكمة على وزن (مُفَاعَلَة)، وذلك الوزن أو تلك المفاعلة- كما هو معروف عند اللغويين- تقتضي طرفين يحاكم بينهما طرف ثالث عند التنازع والاختلاف؛ ومن ثم فالمُحاكَمَةُ لغة تعني: المخاصمة إلى الحاكم[6].

أما المحاكمة الفكرية في اصطلاح البحث فتعني: تولي الحكم في مسألة أو قضية متنازع فيها بين طرفين، يناط صدور ذلك الحكم بطرف ثالث هو الحاكم أو المحاكم، يتجلى في صورة رأي فكري يفصل فيه المتصدي لذلك بين طرفي النزاع، أو يحاول ذلك كليًا أو جزئيًا، وتهدف المحاكمة إلى استخراج الحق في القضايا المتنازع بشأنها، بعد تحليل ما ذكره الطرفان أو نقد أحدهما أو الانتصار له، وذلك لبيان حقيقة غائبة عن الجانبين، أو جلاء غامضه، أو لإنصاف طرف على طرف، أو للمفاضلة بينهما، أو لمجرد التعليق العلمي على موضع النزاع. فليس شرطًا في المحاكمة أن تكون انتصارًا لرأي على آخر فحسْب، وإنما قد يكون الغرض منها أن يستبين الطريق للمتخاصمين، بأن تكون هناك مثلا وجهتا نظر بين المختلفين من أنصار كل طرف، فتحاول المحاكمة أن توفق بينهما للناس، وأن تبين أن كليهما قد أصاب الحق من وجه، تاركًا الحكم للقارئ، كما فعل الآمدي في «الموازنة بين أنصار أبي تمام وأنصار البحتري»[7]، وذلك ما يدعونا إلى تحديد أركان المحاكمة الفكرية.

من أركان المحاكمة الفكرية وضوابطها:

أ- أن يكون هناك طرفان أو أكثر من أصحاب الآراء، دون اشتراط لكونهما في فترة زمنية واحدة فقد يتباعد بينهما الزمن لفترة تطول أو تقصر.

ب- أن يكون بينهما خصومة أو نزاع أو اختلاف في مسألة بعينها.

ج- أن تكون المسألة ذات أهمية بحيث يكون لها أثر لا يمكن إنكاره.

د- أن يكون هناك طرف ثالث يحكم بينهما (المحاكم) دون اشتراط لمعاصرته الزمنية لأحد طرفي المحاكمة.

هـ- أن يكون هذا المحاكم قد اطلع على آراء كلا الفريقين المتخاصمين أو الفرقاء وتأملها مليًا.

و- أن يكون المحاكم عالمًا قدر إمكانه بموضوع المحاكمة، بحيث يسعه أن يبين وجه الحق في موضوع النزاع قدر إمكانه.

وذلك أن المحاكمات الفكرية قد تبعد زمنًا عن طرفي المحاكمة لذا لا ينطبق عليها ما يشترط قطعًا من الضوابط والإجراءات المعروفة في المحاكمات القانونية، كالمحاكمات العسكرية، أوفي الأحوال الشخصية أو الجنائية أو المدنية، وهي تقتضي المثول بين يدي الحاكم في ساحة القضاء، والمساواة بين الخصمين[8]، وحق المتهم في الدفاع عن نفسه، واعتباره بريئًا حتى تثبت الإدانة بالأدلة الموجبة، ناهيك عن شهادة الشهود وتزكيتهم، والعلانية، وغيرها من الشروط والضمانات القضائية. وهكذا يتبين أن المحاكمات الفكرية لا ينطبق عليها أكثر ما يراعى في المحاكمات العادية القانونية؛ لأن الفاصل الزمني جدير بأن يذهب كثيرا مما يمكن استحضاره، غير أن في المحاكمات الفكرية عيوبًا أخرى تخصها؛ فالتعصب أو الميل لأحد الجانبين في المحاكمات الفكرية يصعب التخلص منه تمامًا، وإن كان من الممكن أن تتوافق البيئة الفكرية لتبني شروط أو ضمانات خاصة بها تحد كثيرًا من تعرضها للخطل والجور نتيجة خلوها من الضمانات القضائية المعتادة.

بيان بعض المصطلحات:

لكي ينكشف مفهوم المحاكمات الفكرية بوضوح يلزمنا أن نميز بعض المصطلحات المستعملة في هذا الحقل مما قد يلتبس بها؛ حتى لا يقع الخلط بينها، ويتسم البحث في الوقت ذاته بالدقة في استعمال المصطلحات؛ إذ ثمة فرق جلي بين الحكم والمحاكمة من جهة والقضاء من جهة أخرى.

فثمة فروق قاطعة بين المحاكمة الفكرية والقضاء أو المحاكمة القانونية على الرغم من التداخل البين بينهما، منها: أن القضاء يستلزم التنفيذ أو يستدعي التطبيق[9]، أما المحاكمة الفكرية فلا تستلزم أكثر من العرض على المجتمع العلمي، أي: البيئة الفكرية المعينة[10]؛ وذلك لأن القضاء العادي يفهم منه الفصل في الأمر على التمام، من قولك قضاه: إذا أتمه وقطع عمله، فهو الإخبار بالحكم على سبيل الإلزام، ومنه قوله تعالى: **(ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ)** [11]، أي: فصل الحكم به، والحكم يقتضي المنع من الخصومة وإنهاءها، كقولك: أحكمته، إذا منعته، كما قال الشاعر:

أبني حنيفةَ أحكِموا سفهاءكم إني أخاف عليكمُ أن أغضبا

وبناء على ذلك فالملاحظ في شأن المحاكمات الفكرية شيئان مهمان: أنه لا يشترط فيها التحاكم من طرفين موجودين بالفعل على الحقيقة[12] في كل الأحيان – ففي النحو قد يوجد الطرفان وذلك كما بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية– ، كما يكون الحكم في القضاء، وإن وجدت أقوالهما أوآراؤهما المدونة. ومما يميزها أيضا عن القضاء: أن القضاء يكون ناجزًا فعلا كما في شئون المعاملات المعروفة بين الناس، أما الآراء والأفكار فلا يحاكم أحد أصحابها بذواتهم أو أشخاصهم، وإن حوكموا أحيانًا على أفكارهم إذا كانت ستؤثر على النظام العام في مجتمعهم، سواء تمت تلك المحاكمة في أجواء صحية موضوعية، أوفي أجواء منحازة أحيانًا أو غير موضوعية كما حوكم سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية، وكما حوكم ابن رشد والحلاج وغيرهم من أصحاب التأثير في

مجتمعاتهم، وكما حوكم سقراط من قبل. وتكون المحاكمات الفكرية غالبًا بين طرفين غير متعاصرين، فأحدهما من عصر والثاني ينتمي إلى عصر آخر، وقد تكون بينهما مسافة زمنية بعيدة؛ وذلك لأن الفكر يبقى حيًّا ويعطى خلودًا لأصحابه، فغالبًا ما يحاكم هذا الفكر في عصر آخر، وبعد مرور زمان غير قصير، ويأتي المحاكم ليقول رأيه الذي يوافق عصره هولا عصر من يحاكمه، وذلك جانب آخر يفرق بين المحاكمات القانونية القضائية والمحاكمات الفكرية.

وأما الحكم فهو ثمرة المحاكمة بنوعيها من حيث كونه فصلا بين الطرفين، يقال: فصل الحاكم الأمر أي: أصدر رأيه بما يقتضيه العقل والشرع في أمر النزاع لصالح طرف من المتنازعين، وبناء على ذلك فإنه يكون من لوازم المحاكمة صدور حكم فاصل لترجيح طرف على طرف، ولكن الحكم قد يستعمل بالمعنى الاسمي للقرار النهائي، أو بالمعنى المصدري للمحاكمة[13]، على الرغم من تلك الفروق الدقيقة بين تلك الألفاظ المتداخلة (القضاء والحكم والتحاكم) مع المحاكمات – على النحو الذي عرضنا له– فإننا نجد ألفاظًا أخرى قد استعملت للتعبير عن فكرة المحاكمات ربما تختلف من مجال لآخر، وإذا كانت لفظة «المحاكمات» في العلوم السابقة أكثر صراحة في التعبير عن الحكم بين طرفين متخاصمين، فإن ثمة ألفاظًا أخرى سبقت ذلك في التعبير عن المعنى نفسه، وقد اختلفت من عصر إلى آخر، فأحيانًا كانت تستخدم كلمات المفاضلة، والإنصاف، والتبيين، والقضاء، والمناظرة، والموازنة، والانتصاف، والانتصار، والنصرة.

كذلك نجد أن لفظ «الإنصاف» كان يستخدم في التعبير عن المحاكمة، والإنصاف: هو إعطاء الحق على التمام، وهو نقيض الظلم، وذلك ما وجدناه لدى ابن سعيد (ت685هـ) في أحد مؤلفاته، إذ ألف كتابًا بعنوان: «الشهب الثاقبة في الإنصاف بين المشارقة والمغاربة»[14]، وعلى الرغم من ذلك فقد كان لفظ «المحاكمات» ذاته يعد من أوضح الألفاظ التي عبرت عن مقصود أصحاب تلك التآليف؛ لذلك جاءت في أغلبها منتسبة إلى العصور المتأخرة، حينما استقرت العلوم ونضجت.

المسميات التي عُرفت بها المحاكمات النحوية

وهنا يجدر الإشارة إلى أن المحاكمات النحوية لم تكن تحت هذا المسمى وحده وإنما اندرجت تلك الرؤية تحت عدة مسميات تدور كلها في إطار المعنى ذاته، ولعل أبرزها:

* الأجوبة: ومنه رسالة "في أجوبة السمين عن اعتراضات أبي حيان على مواضع في الكشاف" لـ قنالي زاده.
* الاختيار: ومن ذلك كتاب ابن درستويه "التوسط بين الأخفش وثعلب في معاني القرآن واختيار ابن درستويه".
* الاعتراضات: ومن ذلك "اعتراضات جمال الدين الأقسرابي على القطب الرازي على المواضع المشكلة من الكشاف".
* الإفصاح: ومنه كتاب "الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح" لابن

الطراوة النحوي.
* الإنصاف: ومنه كتاب "الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف" لابن الأثير الجزري، و"الإنصاف حكمًا بين الكشاف والانتصاف" لـــ علم الدين العراقي.
* الانتصاف: ومن ذلك "الانتصاف" لابن المنير الاسكندراني، وكتاب "مختصر الانتصاف" لابن هشام الذي جعله مختصرًا للإنصاف الذي صنعه علم الدين العراقي بين الكشاف والانتصاف.
* التعليق: ومن ذلك "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني" تناول فيه اعتراضات أبي حيان على ابن مالك.
* التمييز: ومنه "الاتحاف بتمييز ما يقع فيه البيضاوي وصاحب الكشاف" للداودي تلميذ السيوطي.
* حل الإشكال: ومثال ذلك "حل الإشكال ودفع الإبطال في الرد على العلامة الجلال" لـــ أحمد بن عبد الله ابن حسن.
* الرد: ومن أمثلته "الرد على أبي حيان في تعقيباته على ابن مالك" لـــ علي بن يوسف الأنباري، وكتاب "فرحة الأديب في الرد على السيرافي" للغندجاني، وكتاب "رد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي" لابن الضائع.
* القضاء: ومن نماذجه رسالة الأعلم الشنتمري المعروفة بـــ "رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أوالفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية".
* المحاكمات: ومن ذلك "المحاكمات بين أبي حيان وابن عطيه والزمخشري" للشاوي، و"المحاكمات بين القاضي وصاحب الكشاف" لابن المعيد، و"المحاكمات في أجوبة الاعتراضات = محاكمات على الكشاف" لـــ عبد الكريم بن عبد الجبار.
* النصرة: ومن ذلك كتاب ابن درستويه "النصرة لسيبويه على جماعة النحويين".
* الانتصار: ومنه كتاب ابن ولاد "الانتصار لسيبويه من المبرد"، وكتاب "اعتراضات الرندي على ابن خروف انتصارًا للسهيلي".

والملاحظ من دلالات المسميات السابقة للمحاكمات النحوية أنها دارت في فلك القضاء بين طرفين من أعلام النحو ثم تنتهي بالانتصار لأحدهما وتأييده وهو ما وضح في وجود بعض المصنفات تحت اسم النصرة أو الانتصار، وهو ما يشير إلى نتيجة المحاكمة بين العلمين.

ولم تنحصر المحاكمة بين الأعلام فقط؛ بل امتدت لتشمل أيضًا المذاهب النحوية، ومن كتب المحاكمة التي تناولت القضاء بين المذاهب النحوية:
* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي.
* الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.
* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري.

أيضًا مما يجدر الإشارة إليه أن المحاكمات النحوية وإن عرفت التصنيف المستقل إلا أنها أيضًا ارتبطت منذ بدايتها بكتب التفسير ومعاني القرآن وقد اتخذت من هذه الكتب مجالا لها ومن ذلك:
* البحر المحيط لأبي حيان: حيث برزت المحاكمات فيه خلال عدة مواضع كان أشهرها المحاكمة بين سيبويه والرازي، وقد امتدت محاكمات أبي حيان في أغلب

مصنفاته النحوية، وبالرغم من بصريته إلا أنه عارض كثيرًا من أعلام البصرة معلنًا تحرره من المذهبية ليخلص بذلك إلى تعمده الإنصاف في حكمه، وعارض كذلك الكوفيين إلا أننا نحكم ببصريته لما غلب عليه.

* الدر اللقيط لابن مكتوم: انتصر صاحبه لشيخه أبي حيان في اعتراضاته على الزمخشري وابن عطيه.

* الدر المصون للسمين الحلبي: انتصر صاحبه للزمخشري أمام شيخه أبي حيان.

كذلك وجدت المحاكمات طريقًا لها في كتب الأمالي والمجالس؛ لما تمتاز به من جمعها الشتات وإقامته بناءً خالصًا مستقيمًا بما يكتنفها من الذهاب والإياب في مجالات علمية شتى حيث تظهر عبقريتها فيمن قام برصدها فهو يمثل عبقرية الضمير العربي في مواجهة النص السابق ثم تضفي صبغتها الفريدة عليه.

كما تعد الحواشي والشروح إحدى الإطارات التي وجدت المحاكمات مجالا خلالها، فلعل استقرار العلوم والعجز عن الإتيان بالجديد أحد البواعث لظهور الحواشي والشروح واعتبارها مرحلة لتقويم الجهود السابقة ومن نماذج ذلك:

* حاشية الدماميني على المغني أجاب فيها على الاعتراضات التي وجهت لابن هشام.

* حاشية على حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف لمحيي بن محمد بن الخطيب.

* شرح التسهيل لابن قدامة المقدسي ناقش فيها أبا حيان في اعتراضاته على ابن مالك.

كذلك تعد جهود المدارس النحوية المتأخرة – البغدادية والمصرية والشامية والأندلسية– نتاجًا للمحاكمات النحوية.

كما امتدت المحاكمات إلى الشروح الأدبية للدواوين الشعرية لتعرض لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وذلك مثل:

* شرح ديوان المتنبي المسمى التبيان في شرح الديوان لأبي عبد الله الحسين الإربلي والمنسوب لأبي البقاء العكبري والمتضمن لكثير من المسائل النحوية ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد انتصر فيه الشارح للكوفيين ولعل نسبة الكتاب للعكبري كانت سببًا في تصنيف بعض العلماء له على أنه من نحاة الكوفة[15] إلى أن صحح الدكتور مصطفى جواد[16] نسبة الكتاب إلى تلميذ أبي البقاء علي بن عدلان الموصلي المتوفى 666هـ، وهذا لا ينفي وجود شرح للعكبري على ديوان المتنبي لكنه في عداد الكتب المفقودة.

ومما سبق يتضح اهتمام النحاة بتقويم الفكر النحوي خلال مراحله المختلفة من خلال فن المحاكمات فلعب بذلك دورًا في إثراء الدراسات النحوية على مدى أربعة عشر قرنًا، ساهم في تشكيلها ظروف وعوامل شتى لعل أبرزها تطور الحياة الفكرية في العالم الإسلامي وهو ما يكشف عنه بجلاء وجود مجموعة من الأعلام أمثال الزمخشري بفكره الاعتزالي وابن عطيه السني أحد ثمار المدرسة الأندلسية، وكذلك أبي حيان... وغيرهم، كل هؤلاء قد شكلوا محورًا هامًا لفن المحاكمات؛

الذي يعنى هذا البحث ببيان ملامحه في البيئة الأندلسية وما كان لها من أثـــر فـــي النحو العربي.

المبحث الثاني

إرهاصات ظهور المحاكمات اللغوية

إذا كان انتشار المحاكمات الأدبية قد ظهر مبكرًا في العصر الجاهلي، حتى أصبحت سمة بارزة لهذا العصر ساهم في تشكيلها الظروف المحيطة من مكانة للشعر وتنافس فيما بين القبائل العربية، إضافة لانتشار الأسواق الأدبية، فإن المحاكمات اللغوية هي الأخرى قد أطلت مبكرًا لكن من خلال النصوص الأدبية، في العصر الجاهلي برغم ما أثير حول بعضها من التشكيك فيه، وإن كان البحث يرى وجود مثل ذلك حقيقة في ظل قوم لم يكن لهم علم إلا الشعر وقد نزل فيهم القرآن تحديًا لعبقرية لغوية تمتعوا بها صارت موضع فخرهم وأهم مناقبهم.

" تتمثل تلك الصورة في المحاكمة الشهيرة بين الخنساء وحسان بن ثابت أمام النابغة الذبياني حين حكم للخنساء بعد سؤاله حسّان عن أشعر بيت قاله فأنشد:

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فعاب عليه النابغة قوله (الجفنات) وهي جمع قلة، والجفان أكثر...[17].

فالملاحظ أن المحاكمة كانت بين شاعرين من فحول العصر الجاهلي وقد تطرقت لمسألة لغوية ضمن المحاكمة الأدبية مما يكشف عن انبثاق المحاكمات اللغوية من عباءة المحاكمات الأدبية، ولم لا ؟ ! فإن التقعيد النحوي لم يقم إلا على استقراء لغة العرب والأخذ سماعًا عنهم .

وإن كانت " قصة هذا البيت ونقده موضع اتهام من قديم، إذ يحكي ابن جني عن أبى علي الفارسي أنه طعن في صحة هذه الحكاية، وإن كان – فيما اعلم – قد انفرد بهذا الطعن حتى جاء عصرنا فرأينا أكثر المؤلفين يولعون بإنكارها والطعن فيها، وأظهر حجة لهم في رفض القصة أن عصر الخنساء قد سبق عصر المصطلحات اللغوية بزمن، وهذا النقد يتكئ على التفرقة بين الجموع من حيث القلة والكثرة، وهذا المعنى من اصطلاح النحاة في عصر التدوين، كما أن في النقد كثيرًا من التكلف والمبالغة وهذه نزعة لم تعرف إلا حينما درست علوم البلاغة وزاحم العقل والمنطق الذوق والفطرة "[18].

والحق إن كان هذا النقد مقبولا من جهة عدم قناعته بوجود فكرة المصطلح بهذه الدقة في تلك المرحلة إلا أنه لا يمكن قبول نكرانه للرواية على إطلاقها لما كان للعرب من قدرة على التمييز بين المفردات وإدراكهم للفروق الدقيقة بينها لذا قد يكون اعتراض النابغة سيق في صورة لفظية غير الواردة في الرواية كأن يكون قوله لحسان الأفضل أن تقول الجفان بدلا من الجفنات .

وقد حرص البحث على ذكر هذه الرواية لأمرين :

أولهما: التأكيد على انبثاق المحاكمة اللغوية من فيض المحاكمة الأدبية منذ العصر الجاهلي وإن كانت ملامحها المستقلة لم تتشكل بعد .

ثانيهما: أن العرب كانوا يتناولون هذه المسائل بطبيعة حسهم اللغوي دون معرفة

بالمصطلح أو القواعد العلمية مما لا يمكن معه إنكار مثل تلك المرويات التي كانت فيما بعد الأساس الذي بني عليه علماء النحو واللغة قواعدهم ووضعوا مصطلحاتهم مثل جموع القلة والكثرة، فما كان ظهور هذه المصطلحات ووضعها إلا من خلال استقراء دقيق لما صَدره الاستعمال العربي صاحب الحس اللفظي للغة.

ولا عجب أن يظل تناول تلك المسائل متناثرًا على هذا الشكل في معرض التناول الأدبي حتى مع بدايات الجهود الأولى لوضع النحو بعد شيوع اللحن على الألسنة إلى أن ظهرت المحاكمة النحوية الأولى في شكلها المستقل من خلال المجالس والمناظرات وهي المحاكمة التي اكتسبت صيتًا واسعًا تشكل على إثرها المدرستان البصرية والكوفية في النحو العربي وهي محاكمة الكسائي وسيبويه المعروفة بالمسألة الزنبورية.

وإن كان سيبويه قد شكل محورًا في بعض المحاكمات التي سبقت المسألة الزنبورية وحفلت بها بعض كتب التراجم في مسائل لغوية تتصل بالأخذ عن العرب ويتضح من خلالها الاستقرار والثبات في رسم المنهج الخاص بالتقعيد والمعتمد على الأخذ بالغالب والشائع كان منها ما روي من مرويات دفعت بسيبويه لتعلم النحو منها " أنه جاء يوماً حماد بن سلمة فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رعُف في الصلاة فقال حماد أخطأت إنما هو رعَف، فانصرف إلى الخليل فشكا إليه ما لقيه من حماد، فقال صدق حماد ومثل حماد يقول هذا"[19].

ورواية أخرى.. ذكر محمد بن سلمان قال كان سيبويه النحوي جالسًا في حلقته بالبصرة فتذاكرنا شيئاً من حديث قتادة فذكر حديثاً غريباً وقال : لم يرو هذا إلا سعيد بن أبي العروبة فقال بعض ولد جعفر بن سليمان : ما هاتان الزائدتان يا أبا بشر؟ فقال هكذا يقال لأن العروبة هي الجمعة ومن قال عروبة فقد أخطأ، قال ابن سلام فذكرت ذلك ليونس فقال : أصاب لله رده[20].

من هاتين الروايتين يتضح خروج المحاكمات اللغوية الأولى عن سياق المحاكمات الأدبية وتشكلها اللغوي الخالص في مجالس النحو على يد طبقة الخليل بن أحمد، فما كان حكم الخليل في الرواية الأولى وحكم يونس في الرواية الثانية إلا نمطاً لمحاكمة لغوية.

علاقة المحاكمات بنشأة النحو العربي

عرف النحو العربي فن المحاكمات مبكرًا تحديدًا في أواخر القرن الثاني الهجري مع الرواية المشهورة في النحو العربي باسم المسألة الزنبورية؛ "قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي" التي كانت موضع الخلاف بين سيبويه والكسائي، وتحاكما فيها إلى الأعراب الموجودين بباب البرامكة فحكموا فيها للكسائي.

وربما يدفعنا الحديث عن المحاكمات إلى النظر في الظروف الدافعة إلى هذا الاختلاف في الفكر النحوي منذ مراحل التصنيف الأولى؛ فقد كانت البدايات الأولى للنحو العربي على يد أبي الأسود الدؤلي قاصرة على نقط الإعراب الذي يعرف به

النطق السليم للنص القرآني، وقد صاحب ذلك مجموعة من الروايات تكشف عن الملابسات والظروف التي دفعت أبا الأسود إلى التفكير في هذا النقط بعد شيوع اللحن وفساد الألسنة إثر اتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول غير العرب في الإسلام[21]، وإن كانت بعض الروايات قد أسندت لأبي الأسود وضعه أبوابًا في النحو خلال تلك المرحلة المبكرة[22].

وإذا اعتبرنا أبا الأسود واضع حجر الأساس للتفكير في وضع قواعد النحو العربي فإن الجيل الأول من تلامذته قد تابعوا جهوده فجاء نصر بن عاصم بوضع نقط الإعجام وهو الذي تعرف به الحروف المتشابهة وكان من أعلام هذه الطبقة يحيى بن يعمر، وعبد الرحمن بن هرمز، ولم يؤثر عنهم أثر واضح في النحو بقدر ما ورد عنهم من روايات لغوية، وبعض الآراء الناتجة عن النظر في اللغة المسموعة عن العرب.

وقد تبع هؤلاء جيل كان على رأسه عبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي قال عنه ابن سلام في طبقاته "كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[23]، "وما قيل عن عبد الله بن إسحاق، وعيسى بن عمر، والخليل من أنهم كانوا يميلون إلى القياس والتعليل لا يعني أنهم أخضعوا دراساتهم للمنطق والفلسفة الكلامية؛ كل ما هنالك تأثر بالبيئة الثقافية الجديدة، وبيئة البصرة بيئة معقدة ضمت إليها عناصر مختلفة وعقليات متباينة وانحدرت إليها ثقافات عامة جاءت بها العناصر الأجنبية التي كان لها سابق علم"[24].

"فقياس بن أبي إسحاق هو حمل العبارة أو الظاهرة على المطرد الكثير في لسان العرب وما خالفه فهو خطأ"[25].

"وروي عنه ما يؤيد ميله إلى القياس وما يفهم منه أنه كان يقيس على الأفشى والأكثر؛ فقد قيل ليونس بن حبيب: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا، قال: نعم؛ قلت له: هل يقول أحد الصويق؟ يعني السويق، قال: نعم؛ عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[26].

وقد كانت الطبقة التالية للحضرمي من تلامذته أمثال عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، على وعي بهذا الأمر فقد بدأ هؤلاء بوضع قواعدهم بناءً على استقرائهم للغة العرب؛ وهذه اللغة "التي عني بها النحويون منذ أواخر القرن الأول الهجري هي الفصحى وهي اللغة الأدبية المشتركة بين مختلف القبائل في الجزيرة العربية تلك اللغة التي سجل بها الشعراء خواطرهم ومظاهر الحياة من حولهم"[27].

بل نجد بعض الروايات تسند إلى عيسى بن عمر في تلك المرحلة وضع كتابين في النحو وإن كان ما كتبه ضاع مع الزمن وقد مدح الخليل بن أحمد صنيعه بقوله[28]:

بطل النحـو جميعًا كلـــه غير مـــا أحـــدث عيسى بن عمر

ذاك إكمـــال وهـــذا جامـــع فهمـــا للـــنـــاس شـــمس وقـــمـــر

والملاحظ أن عيسى بن عمر عندما قرر وضع كتاب في النحو بدأ باستقراء لغة العرب، فلم تكن اللغة الفصحى أو ما يعرف باللغة الأدبية المشتركة هي التي كان يتحدث بها العرب في الجاهلية دون غيرها "فقد كانت هناك لهجات لم ترق إلى هذا المستوى الأدبي ولم يحفل بها الشعراء والخطباء فقد روى لنا اللغويون العرب مقتطفات مبتورة من هذه اللهجات"[29].

غير أن هدف اللغويين وضع ملامح التقعيد بناءً على الأكثر والشائع، وقد كان النحاة على وعي بذلك، وقد عبر عنه عيسى بن عمر بقوله "أرى أن أضع الكتاب على الأكثر وأسمي الأخرى لغات فهو أول من بلغ غايته في النحو"[30].

وتوالت جهود النحاة في وضع نظام مطرد لقواعد اللغة بعد أن حددوا القوانين الضابطة لهذا الأمر بتحديدهم الفترة الزمنية التي يؤخذ عن أهلها أو ما يعرف بعصر الاستشهاد وتحديد القبائل التي يؤخذ عنها التماسًا لأعلى درجات الفصاحة حتى تم لهذا العلم كلياته على يد الخليل بن أحمد، وقد رواها عنه تلميذه سيبويه وكمّل التفاريع واستكثر من الشواهد والأدلة فأصبح كتاب سيبويه بذلك النموذج الأعلى لما وصل إليه النحو العربي في قواعده المطردة القائمة على الاستقراء الدقيق للغة ووضع القواعد على الأغلب.

والواقع أن البصرة هي التي قامت بعبء هذا العمل منذ نشأته قبل أن تشارك الكوفة فيه "فالنحو الكوفي إنما اعتمد في وجوده على النحو البصري ووافقه في أصول منهجه وفي أغلب الفروع، وقال الكوفيون بمعظم ما قال به البصريون من آراء، وما خالفوهم فيه إنما هو آراء جزئية ومسائل فرعية خرجوا بها عنهم لتفسيرهم إياها تفسيرات جديدة، أو لسماعهم فيها أدلة وشواهد جديدة لم يسمعها البصريون استدرك بها الكوفيون أحكامًا جديدة وأقيسة مخالفة"[31].

ولعل ما ساعد البصرة على السبق في هذا الميدان ما كانت تنعم به من استقرار سياسي نسبي ومن نهضة علمية أينعت ثمارها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل "بسبب انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، وتلاقي أصحاب المذاهب والنحل في البصرة من جهة أخرى، وقد أدى هذا التلاقي في البصرة إلى ظهور حركة دينية جديدة قامت على أساس من الجدل الديني ومناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تعبث بكيان الإسلام وكان أصحاب هذه الحركة هم المعتزلة، وكان النحو أداة فعالة في تقويم هذا الجدل والاستفادة منه"[32].

بيد أن اختلاف التوجهات والرؤية بين النحاة نتج عنه ظهور الخلاف النحوي "ولم يكن الاختلاف بين البصريين والكوفيين اختلاف نشأ عنه نحوان متعارضان وإنما هو اختلاف في المنهج المعتمد والنظرة الخاصة التي فرضتها كل من البيئتين وما أحاط بنحاتهما من ظروف اجتماعية أو ثقافية أو لغوية أدت بهم إلى التوسع في قبول لغات لم يعتد بها البصريون وسماع أشعار ما وجدت في البيئة البصرية وتكونت عن ذلك أقيسة مختلفة وتعليلات جديدة وتقديرات أو تأويلات فرضتها هذه

النصوص"[33].

فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئًا، فقد اختار البصريون قبائل معينة للأخذ عنها وتركوا ما عداها محتجين بفساد لغتها وكانوا يسمون لغات هذه القبائل باللغات الشاذة التي لا يعمل بها، أما الكوفيون فإنهم كانوا يوثقون كل العرب على السواء ويعدون كل ما جاء عنهم حجة فيعتدون بأقوالهم ويؤسسون عليها نحوهم وقواعدهم[34].

ومما سبق يتضح تمجيد السماع عن العرب لدى كل من البصريين والكوفيين وتقديمه على القياس حتى عند البصريين "ذلك أنهم كانوا يعدون السماع الأصل وإن وجد القياس فإذا اجتمع السماع والقياس في الظاهرة الواحدة أخذوا بكل منهما، وإن اختلف السماع والقياس فيها فضلوا السماع على القياس وأخذوا بالمسموع ولم يقيسوا، وإن لم يكن لديهم المسموع فيها لجأوا إلى قياسها على أمثالها"[35].

لكن رغبتهم في وضع نظام مطرد جعلهم يبحثون عن الأغلب والأفشى، وكذلك جعلوا القياس على الأكثر والشائع، وما خالفه أسموه لغات، أما الكوفيون فظهر تمجيدهم لكل ما أخذوا عن العرب ولعل كونهم أهل قراءة كان مؤثرًا في عقليتهم واهتمامهم بالتواتر والرواية وتقديسها فكانوا بين منهجين المنهج البصري وحرصه على التقعيد والاطراد لكون أعلامهم الأوائل قد درسوا على الخليل ورجال البصرة، ومنهج القراء باعتبارهم أهل قراءة ورواية.

وأكبر الظن أن التنافس بين نحاة المصرين قد ظهر في عهد سيبويه والكسائي وهما رأسا مدرستيهما فبينما كان سيبويه يعتمد على استقراء الغالب والأكثر ويقيس على المطرد الشائع أخذ الكسائي عن العرب جميعًا ووضع قواعده بناءً على الأخذ عن كل القبائل وهو ما عبر عنه اللغويون والرواة في حديثهم عن الكسائي؛ يقول أبوزيد الأنصاري: "قدم علينا الكسائي البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرهما وأخذ منهم نحوًا كثيرًا ثم صار إلى بغداد فلقى أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله"[36].

وقال ابن درستويه: "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا فيقيس عليه واختلط بأعراب الأبلة فأفسد بذلك النحو"[37].

فإلى جانب هذا الخلاف المنهجي بين نحاة المصرين، وما كان بينهما من تنافس ظهر في عهد الكسائي وسيبويه كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في اشتعال حدة الخلاف بين رجال المدرستين لعل أشهرها ما كان في بادئ الأمر بين الكسائي وسيبويه وخوف الكسائي من تقرب سيبويه أو غيره من البصريين من السلطان فيفقد الحظوة لديه"[38].

ومن نتائج هذا الخلاف ظهرت المحاكمات النحوية التي أخذت على كاهلها تحليل أسباب الخلاف والنظر في آراء كل مذهب لتكشف عن قراءات جديدة لآراء كل مذهب ونتائج هذا الخلاف كما تعرض لدلالات جديدة تحاول أن تنأى بكل مذهب عن الهنات التي وقع فيها منهجه فأثرت النحو العربي بوجهة نظر ناقدة

لتحفظ له مساره وغايته وتعمل على تطوره حتى وصلت قمتها بتطور الحياة الفكرية وظهور تأثيرات الفلسفة في النحو وكذلك تنوع المذاهب العقدية مع القرن الثالث الهجري وما بعده.

لقد كان الخلاف بين البصريين والكوفيين الذي ظهر على يد سيبويه والكسائي أحد أهم البواعث لقيام المحاكمات النحوية إذ لم يعرف الخلاف بين مذهبين قبل تلك الفترة؛ بل إن نحاة المدرستين يدينان بالتلمذة للخليل، فالكسائي المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي هو أحد تلامذة الخليل.

لكن الخلاف بين نحاة المصرين (البصرة والكوفة) لم يكن العامل الوحيد لظهور فن المحاكمات بل تدخلت عوامل أخرى خاصة بعد استقرار الجانب التنظيري للنحو العربي بظهور كتاب سيبويه الذي شمل القوام الرئيسي والغالب للنحو العربي، وهو ما كان له أثره لدى النحاة فيما بعد أن يعيدوا النظر فيما صنعه أسلافهم، ويعيدوا تقويمه من جديد، لدرجة أن تلك النظرة لم تقتصر على الخلاف بين المذاهب المختلفة بل بدأت المحاكمة تتجه لأفراد المذهب الواحد في اختلافهم مع بعضهم، ولعل أشهر نماذج ذلك كتاب "الانتصار لسيبويه من المبرد لابن ولاد".

الفصل الأول

محاكمة الأعلم الشنتمري بين سيبويه والكسائي

الرسالة عنوانها

"رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية" للأعلم الشنتمري، تحقيق/ د: حياة قارة[39]

توطئة:

لقد كان من المألوف من قبل أن يولي الأندلسيون شطر المشرق يأخذون عن أعلامه، وهي رحلة الطلب والتلمذة، أما في عصر الطوائف فإن الأندلس أصبحت مقصد العلماء والطلاب... وغدا من النادر أن نعثر على من يطلب العلم في المشرق، فقد اتضحت معالم الدراسة اللغوية في الأندلس واكتملت، وشعر الأندلسيون بأن لديهم حظًّا موفورًا منها، ولا أدل على ذلك من أن أعلام اللغة في النحو في هذا العصر لم يأخذوا عن المشارقة، فابن سيده (ت 485هـ) وابن الإقليلي تلميذ الزبيدي (ت441هـ) وابن سراج وأبو الوليد الوقشي والأعلم الشنتمري كل هؤلاء لم يخرجوا من الأندلس، بل تلقوا العلم على شيوخها[40].

أما في عصر المرابطين فقد أدى استبداد الفقهاء وسيطرتهم على الأمراء واقتصارهم على فروع المذهب المالكي وفقهه إلى جمود دراسة الأصول والفلسفة وعلم الكلام إلى درجة أن تم إحراق كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي، وقطعت الصلات لحركة ابن حزم، أما على الجانب اللغوي "فإن أول ما ينبغي تسجيله هو أن هذه الفترة قد شهدت هجرة العلماء إلى خارج الأندلس بصورة ملحوظة، وليس هناك من تعليل إلا أنهم فقدوا ما لمسوه بأنفسهم على عهد الطوائف من تشجيع

الأمراء وتكريمهم، هذا إلى اضطراب أحوال الدولة فهاجروا يلتمسون حياة أفضل"[41].

أما عصر الموحدين فقد عاد بالأندلس إلى مجدها على عهد الطوائف، "وخرجت من الأندلس إلى منطلق الحياة الفكرية، بعد أن عاشت في ظلال المرابطين فترة من الزمن ران عليها الجمود والتزمُّت"[42].

"بيد أنه قد حدث في عهد أبي يوسف يعقوب الخليفة الثالث حادثان كبيران لا يعطيان في الواقع صورة لاتجاه الدولة؛ أولهما ما كان منه من محاربة الفلسفة واضطهاد الفلاسفة، وذلك بعد أن نقم على أبي الوليد بن رشد أمورًا... والحادث الثاني هو دعوة أبي يوسف إلى الأخذ بالكتاب والسنة ونبذ كتب مذهب مالك... وكان من نتائج هذا الاتجاه أن علا شأن الحديث وكثر المحدثون كثرة لم تعرف في عهد سابق"[43].

مؤلف الرسالة:

أحد أعلام النحو في الأندلس، وتكشف هذه المحاكمة عن أصداء المناظرة التي وقعت في مجلس البرامكة بين سيبويه والكسائي؛ التي تخطت حدود بيئتها المشرقية إلى الأندلس الذي أصبح علماؤه على وعي بالدرس النحوي وأصوله ومناهجه، مما يسمح لهم بالنظر والنقد للجهود التي سبقتهم، وهو ما ظهر لدى الأعلم الشنتمري الذي تعد محاكمته أقدم ما وصل إلينا في هذا الفن من بيئة الأندلس؛ تلك البيئة العلمية الخصبة التي سيشكل أحد أقطاب العلم فيها طرفًا هامًا في فن المحاكمات وهو أبوحيان الأندلسي.

يظهر من المحاكمة أن الأعلم الشنتمري كان على علم واضح بالملابسات التي أحاطت بالمحاكمة التي جرت بين سيبويه والكسائي في مجلس البرامكة، وإدراكه هيمنة نحاة الكوفة على الأمر في بغداد نظرًا لمنزلتهم لدى الخلفاء العباسيين في تلك الفترة.

فقد روت كتب اللغة والنحو الخلاف الذي دار بين سيبويه والكسائي في مجلس البرامكة أنه؛ "لما قدم سيبويه على البرامكة فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يومًا، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له أخطأت، فقال سيبويه هذا سوء أدب.

فأقبل عليه الفراء فقال له إن في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت؟ فأجابه، فقال: أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما.

فحضر الكسائي فقال له الكسائي تسألني أو أسألك؟ فقال سيبويه: سل أنت، فسأله كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟

فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنت، ثم

سأله عن مسائل من هذا النحو نحو(خرجت فإذا عبد الله القائمُ والقائمَ)، فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع ذلك سيبويه ولم يجز فيه النصب، فقال له يحيى بن خالد قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم فيُحضرون ويُسألون.

فقال له يحيى وجعفر أنصفت، وأمر بإحضارهم، وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي وقالوا بقوله، فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع"[44].

من خلال هذه المحاكمة نلاحظ عدة أمور من بينها:

* أول ظهور لمصطلح المحاكمات ينكشف في هذه المحاكمة في قول يحيى البرمكي حين اختلف سيبويه والكسائي (فمن يحكم بينكما)، وهنا يظهر الطرف الثالث الذي يحكم بين المنهجين.

* تمثل هذه المحاكمة نموذجًا للمحاكمات المذهبية فهي في ظاهرها محاكمة بين علمين من أعلام النحو لكنها في الواقع بين مذهبين[45]، وقد كان الحاضرون لها على وعي بهذه المسألة يظهر ذلك في قول يحيى البرمكي "قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما" فتعبيره بالرئاسة للمصرين البصرة والكوفة يكشف عن اتضاح معالم المذهبين وظهور عناصر التميز لكل مذهب عن الآخر، كذلك في رد الكسائي عن الأعراب "وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم".

* تكشف هذه المحاكمة عن بداية ظهور الخلاف النحوي وأنه كان على عهد سيبويه والكسائي، وهما تلميذا الخليل، كما تكشف عن شيوع أمر سيبويه والكسائي في تعبير يحيى البرمكي "وأنتما رئيسا بلديكما" مما يؤكد التأصيل لفكر كل مذهب وظهور أتباع لكل منهما حيث اختلاف المنهج بين المذهبين في التطبيق؛ فكلا المذهبين يعتمد السماع والقياس لكن تطبيق ذلك يختلف بينهما.

* الأعراب الذين وجدوا بباب البرامكة وطلبهم الكسائي حكمًا بينه وبين سيبويه لا يمثلون كل القبائل العربية ومن هنا يتضح سبب الخلاف؛ فقد حدد نحاة البصرة القبائل التي يؤخذ عنها واعتمدوا الشائع والغالب لرغبتهم وضع نظام مطرد للتقعيد، في حين أجاز الكوفيون السماع عن العرب جميعًا واعتمدوا كل ما سمعوه، كذلك فإن القياس كان معتمدًا لدى المذهبين لكن قاس البصريون على الشائع الغالب في حين قاس الكوفيون على المثال الواحد، ويتضح اهتمام الكوفيين بالقياس في قول الكسائي[46]:

إنما النحو قياس يُتَّبَع وبه في كل علم يُنتفع

فلم يكن لدى الكوفيين تلك الضوابط التي وضعها البصريون للقياس والسماع وهذا ما نلمحه في مناظرة خلف والفراء لسيبويه قبل قدوم الكسائي وقد قاما بتخطئته في كل ما قال، وليس هذا بخاف على سيبويه "وأما سؤال الفراء فجوابه

أن أبون جمع أب، وأب فعل بفتحتين، وأصله أبو، فإذا بنينا مثله من أوى أومن وأى، قلنا (أوى) كـ هوى، أوقلنا (وأى) كـ هوى أيضًا ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول (أوون) أو(وأون) رفعًا، و(أوين) أو(وأين) جرًا ونصبًا كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون، وعصين وقفين"[47].

إن هذا التعصب المنهجي الذي سلكه نحاة المصرين كان سببًا في اتساع هوة الخلاف وهوما كشف عنه أبو عثمان المازني في قوله: "دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم"[48].

وهو نفسه ما أشار إليه الزجاجي بقوله عن المسألة الزنبورية وموقف الكوفيين: "(فإذا) عندهم كالنعامة قيل لها احملي فقالت أنا طائر، وقيل لها طيري قالت أنا جمل"[49].

إضافة لما سبق تلك المرويات التي تواترت عن الاحتيال أو المجاملة للكسائي ومساندة الأعراب له[50] "أنهم رشوا على ذلك، فقد أعطوا على متابعة الكسائي جُعلا فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة"[51].

ويقال "إن الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائي والفراء مالا على أن يقولوا بما يوافق قولهم، ولم يشعر بذلك الكسائي والفراء"[52]، ودليل ذلك طلب سيبويه من يحيى البرمكي أن يأمر هؤلاء الأعراب أن ينطقوا بالنصب ثقة منه أن ألسنتهم لا تطوع به"[53].

ولعل أمر الرشوة إن لم يكن واضحًا على حد إنكار الخطيب البغدادي له[54] "فقال بعض الجهال إن الكسائي واطأ الأعراب من الليل حتى تكلموا بالذي أراده وهذا قول لا يعرج عليه لأن مثل هذا لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغداد أجمعين"[55].

فربما كان علم هؤلاء الأعراب بمنزلة الكسائي لدى الرشيد باعتباره مؤدب ولديه قد دفعهم لموافقة الكسائي حيث ذكرت الروايات أنهم في حكمهم لم ينطقوا النصب وإنما قالوا القول قول الكسائي[56].

أو ما روي من استدعاء الأمين عربيًا وسأله فقال كما قال سيبويه، فقال له نريد أن تقول كما قال الكسائي فقال إن لساني لا يطاوعني على ذلك فإنه ما يسبق إلا إلى الصواب فقرروا معه أن شخصًا يقول: قال سيبويه كذا، وقال الكسائي كذا، فالصواب مع من فيهما؟ فيقول العربي مع الكسائي[57].

وربما كان ثقة الكسائي في موافقة لهجتهم لما يقول هي السبب في استدعائهم خاصة في ظل قبول الكوفيين القياس على الشاذ والقليل والمثال الواحد فيكون النصب في تلك المسألة ــ إن ثبت ــ "خارجًا عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بـ لن، والنصب بـ لم، والجر بـ لعل، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به"[58].

يظهر ذلك الوعي لدى الأعلم بما دار من احتيال في هذه المحاكمة بداية من عنوان الرسالة (المقرونة بالشهادة الزورية)، أيضًا في حديثه عن دوافعه لتأليف هذه الرسالة بقوله: "وعن علة تعرضه – يقصد سيبويه – لمناظرة الكسائي والفراء

من البغداديين والكوفيين"[59] نلمح أنه قرن بغداد ونحاة الكوفة معًا.

والأعلم الشنتمري له باع في دراسة كتاب سيبويه حيث صنف حوله كتابين أحدهما شرح للكتاب ويعرف بـــ "النكت في تفسير الخفي من كتاب سيبويه"، والآخر في شرح شواهده ويعرف بـــ "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"، وكان لدراسته كتاب سيبويه أثر واضح في المحاكمة كما سيأتي.

الأعلم بصري المذهب عالم بأسسه وأصوله حيث اعتمد على الاستقراء والقياس والبحث عن العلل في ضوء رؤية البصريين وهذا واضح في محاكمته ومن ذلك[60] قوله: "أجاب برفع الضميرين على ما يوجبه القياس، "باطل لا تقوله العرب، ولا يجيزه إلا الكوفيون"، "حملا على المعنى دون ما يوجبه القياس"، "غلط بيِّن وخطأ فاحش لا تقوله العرب ولا تعلق له بقياس".

تتفق هذه المحاكمة مع المحاكمة الأولى التي دارت في مجلس البرامكة في كونها تتعرض لمسألة واحدة من مسائل الخلاف وهذا يحدو بنا إلى القول إنها تمثل بداية المحاكمات في الأندلس حيث تماثل نفس الظروف في الاقتصار على مسألة واحدة كما سبق الحديث عن ذلك في دراسة المحاكمة الأولى بين سيبويه والكسائي.

لم تكن المحاكمات معروفة بعد في الأندلس بهذا الاسم وهذا نلحظه في استخدامه لفظة (القضاء) في عنوان الرسالة، لكن يظهر من خلالها وعي الأعلم بمنهجها في العرض لآراء الطرفين ثم يتناول كلا منهما بالنقد والتعقيب دون الاقتصار على أحدهما والانتصار له أو مدافعته والرد عليه.

تميّز الأعلم في رسالته بتقليب الأوجه المختلفة للقضية موضع المحاكمة والبحث في علل كل وجه ووضعه الفروض المتعددة للرد على كل منها والتعقيب عليه، يذكرنا في ذلك بما فعله المبرد في مناظرته مع الزجاج الذي كان تلميذًا لثعلب إمام الكوفيين حينها، فلم يلبث بعد أن رأى حسن منطق المبرد ووضعه الفروض المتعددة لكل رأي ومناقشته أن انصرف عن ثعلب ولحق بالمبرد وعُدَّ بعد ذلك من أعلام البصريين[61].

ذكر الأعلم في البداية رأي الرفع (فإذا هو هي) ذاكرًا أن سيبويه بهذا الرأي "قد أصاب لفظًا ومعنى ولم تدخل عليه في جوابه شبهة ولا علقة لمعترض"[62]، وعلل الأعلم ذلك بأن (إذا) في هذه المسألة متعلقة بالخبر وعليه فالرفع هو الصواب، وهنا يظهر استفادة الأعلم من استقرائه كتاب سيبويه في التمييز بين معنى المفاجأة حين تكون للمخبر عنه وحين تكون للخبر، وذلك بتخطئة سؤال الكسائي سيبويه كيف يقول (خرجت فإذا زيد قائمٌ أو قائمًا) ورؤيته جواز (قائمٌ وقائمًا، والقائمُ والقائمَ) ذلك أن "نصب الخبر بعد (إذا) لا يكون إلا بعد تمام الكلام في الاسم الأوّلي مع حرف المفاجأة ومع كون الخبر نكرة.... وقوله في المسألة (إياها) لا يتم الكلام في الاسم الأوّلي دونها ألا ترى أنك لو قلت (ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو) وسكت لم يتم الكلام أولا"[63]، إضافة إلى أن (إياها) معرفة والحال لا تكون إلا نكرة.

ويظهر من رده رأي الكسائي أن الكسائي قد أخطأ حين لم يميّز بين (إذا) في المسألة الزنبورية التي تعود فيها المفاجأة على الخبر، وبين (إذا) في المثال (خرجت فإذا زيد قائم) ذلك أن المفاجأة تعود على المخبر عنه، وهو ما وعاه سيبويه وكذلك الأعلم في حديثه عن سيبويه بقوله: "وهو علمنا أن الظرف إذا كان مستقرًا للاسم المخبر عنه نصب الخبر وإذا كان مستقرًا للخبر رفع الخبر"[64].

كما أنه أخطأ في حمله (القائمَ) المعرفة على (قائمًا) النكرة ذلك أن الحال لا يأتي معرفة.

ويلاحظ أيضًا أن الأعلم قد أضاف رأيًا عن سيبويه لم نجده عند غيره بقوله: "وإن كان سيبويه رحمه الله تعالى يقوله (فإذا هو إياها) كما زعم بعضهم..."[65]، نجده يعلل لهذا الرأي بأن القياس لا يجيزه وأن سيبويه وإن التزم النصب دون الرفع فقد أخطأ خطأ لا مخرج منه، أما إن كان يرى الرفع إلا أنه آثر النصب للإعراب وحملا على المعنى الخفي دون ما يوجبه القياس فله وجهان حسنان"[66].

أحدهما أن يكون الضمير المنصوب (إياها) كناية عن اللسعة لا عن العقرب كأنه قال (فإذا الزنبور لسعة العقرب) أي (فإذا الزنبور يلسع لسعة العقرب) فاختزل الفعل لما تقدم من الدليل عليه ومثله من كلام العرب (إنما أنت شُربَ الإبل) أي: (إنما أنت تشربُ شربَ الإبل) فلو أضمرت لذكره أولا فقلت (إنما أنت تشربه) ثم حذفت الفعل لانفصل الضمير وأصبح (إنما أنت إياه)[67].

والوجه الآخر أن يكون (إياها) محمولا على المعنى الذي اشتمل عليه أصل الكلام من ذكر الظن أولا وآخرًا لأن أصل المسألة (ظننت أن العقرب...) فإذا جاز حذف الكلام إيثارًا للاختصار مع وجود الدليل على المحذوف كان قولنا (فإذا هو إياها) بمنزلة قولنا (فلما لسعني الزنبور ظننته هو إياها) فحذف الظن مع مفعول الأوّلي وبقي الضمير الذي هو العماد والفصل مؤكدًا للضمير المحذوف مع الفعل دالا على ما يأتي بعده من الخبر المحتاج إليه[68].

الفصل الثاني

أبو الحسين بن الطراوة وكتابه الإفصاح

المؤلف:

هو أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي المتوفى سنة 528 هـ الملقب بالأستاذ، ولا يلقب بهذا اللقب إلا صاحب الذوق المطبوع من النحاة[69]، والمتأمل للدراسة النحوية في الأندلس يلاحظ اقتران الدراسة النحوية بالدراسة الأدبية، فالأعلم وابن السيد وثابت الجرجاني وغانم المالقي ممن عنوا بكتب الأدب إلى جانب العناية بالكتب النحوية، كما أن كثيراً من نحاة الأندلس من الأدباء المعدودين[70].

أخذ العلم عن مجموعة من العلماء من بينهم الأعلم الشنتمري[71]، الذي نمّى فيه ملكة النقد والاستدراك على المتقدمين فانطبعت بذلك مؤلفاته ودروسه[72]، وتأثر بهذا الاتجاه تلميذه السهيلي[73]، فإفادة ابن الطراوة من شيخه عبد الملك " لم

تقتصر إذن على سماع كتاب سيبويه بل تعدت ذلك إلى الشغف بتتبع سقطات السابقين وكان أبو مروان معنياً بذلك... ولعل هذا النهج قد شجع تلميذه ابن الطراوة على تخطئة سيبويه في مواضع من كتابه وتخطئة أبي القاسم الزجاجي في مواطن من جمله"[74].

أما عن تلاميذه فنجد ابن سمحون يغالي في الثناء عليه ويقول " ما يجوز على الصراط أعلم منه بالنحو"[75]، ونجد من يُعلن منهم أنه على مذهب ابن الطراوة في النحو.

أما مذهبه النحوي فتعد النزعة البصرية هي الغالبة على ابن الطراوة فعن تلميذه أبي محمد القاسم بن دُحمان المالقي ت سنة 575 هـــ ذكر ابن دحية في المطرب عن ابن الطراوة " ويفضل رأي أبي بشر والخليل"[76]، ولكن يمكننا القول إن ابن الطراوة أحد تلامذة المدرسة الأندلسية التي قامت على الاختيار والانتقاء من المذهبين البصري والكوفي ولعل من أدلة ذلك أن يكون لابن الطراوة مذهبه النحوي الذي ينسب إليه " وما علمنا من نحاة الأندلس أو غيرهم من تفرد بمذهب متكامل غير ابن الطراوة فكنا نسمع أن فلاناً على مذهب البصريين وآخر على مذهب الكوفيين ولم نسمع أن نحوياً كان على مذهب المبرد أو ثعلب أو غيرهما فإذا سمعنا أن نحوياً يقول إنه على مذهب ابن الطراوة دليل على انه استطاع أن يقدم أسلوباً جديداً للدرس النحوي[77].

يعضد ذلك ما ورد عن موافقة ابن الطراوة لعدد من الآراء الكوفية وانتصاره لها كما سيرد تفصيله فيما بعد، كذلك ما ورد من مهاجمته بعض أراء سيبويه بالرغم من غلبة المنزع البصري عليه فابن الطراوة الذي انتصر لسيبويه في الإفصاح أمام آراء الفارسي نجده يسجل اعتراضاته على سيبويه نفسه، وأعتقد أن كثيراً منها سُجِّل في كتابه (المقدمات على الكتاب) وكانت نابعة من رؤيته أثناء عرضه لكتاب سيبويه ودليل ذلك إحالته إلى كتاب المقدمات كثيراً خلال انتقاده لبعض أراء سيبويه في الإفصاح الذي حدده بالرد على الفارسي فيما خالف فيه سيبويه، وربما كان نظر ابن الطراوة في أراء السابقين دافعاً لمهاجمته وتحامل النحويين عليه وعلى تلميذه السهيلي، بل وصل الأمر ببعض الدارسين أن جعل ابن الطراوة كوفياً[78] لردوده على سيبويه، والصواب ما قاله تلميذه ابن دُحمان يفضل رأي سيبويه والخليل،" فالشذوذ ليس عيباً إذا كان صاحبه يقيم رأيه على أساس وحجة "[79].

فالنزعة البصرية كانت هي الغالبة على نحاة الأندلس وإن كان عنصر الانتقاء من المدرستين في مسائل الخلاف سمة لهم أيضاً وهو ما يكشف عن مرحلة من التطور في الفكر النحوي قائم على التقويم والمحاكمة وابن الطراوة أحد هؤلاء، إضافة إذا عرفنا أن إحدى خصائصه إباء التقليد، وقد زرع تلك السمة في تلاميذه فبالرغم من سماعه كتاب سيبويه على أعلام الأندلس وتدريسه له وقيامه بشرح الكتاب والتعليق عليه، وكذلك شرح شواهده نجده يعترض في بعض المسائل على سيبويه ولا يجد في ذلك عيباً أو حرجاً في ظل فترة شاع فيها تقديس الكتاب

وصاحبه وفي هذا يقول ابن الطراوة :" ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه – رحمه الله – في اليسير من نظره لا في شيء من نقله لأن تقليد الصادق في نقله واجب والاعتراض عليه في نظره جائز "[80]، ويقول في موطن آخر " وما نصه سيبويه – رحمه الله– من النصب فيه من الوهم الذي لا انفكاك للإنسان منه ولا محيد لأحد عنه"[81] يقول هذا في الأندلس حيث كان النحاة ينزهون سيبويه عن الخطأ في شيء من قوله أو نظره .

مما سبق يلاحظ أن ابن الطراوة من أوائل الأندلسيين إن لم يكن أولهم في دعوة نحاة عصره إلى التفرقة بين ما ينقله سيبويه وبين نظره في هذا المنقول فما نقله سيبويه فهو من الثقة بمكان لأن ناقله مُصدق، وأما الثاني وهو رأي سيبويه في هذا المنقول وتفسيره له فهو محل الأخذ والرد كما أن مأخذ ابن الطراوة على سيبويه قليلة ويعتذر له بأنه بشر .

كتاب الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

مادة الكتاب ودوافع التأليف:

يعد كتاب الإفصاح رسالة انتقد فيها ابن الطراوة كتاب الإيضاح لأبي على الفارسي النحوي (377 هـ) فيما خالف فيه سيبويه يقول ابن الطراوة " وإنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير مما تفرد أو خرج عن نص سيبويه"[82]، ولم يتعرض لما خالف فيه الفارسي النحاة غير سيبويه يقول " وعندنا ألا نرد من قوله إلا ما تفرد به أو خالف سيبويه فيه "[83].

والملاحظ أن انتقادات ابن الطراوة للفارسي لم تقتصر على التعرض للآراء النحوية بل تعدى ذلك إلى تفسير بعض الألفاظ وأبيات الشعر واختلافه في بعض الروايات وهو نمط مثيل لكتاب (فرحة الأديب) للغندجاني[84]

وقد صرح ابن الطراوة بدوافعه لتأليف الإفصاح يقول " وكأن الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب (يعني إيضاح الفارسي) تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية وتظاهر المصحفين لتقديمه على التواليف المسندة خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة والإسناد إلى الأئمة حتى درست آثار المتقدمين"[85].

فقد كان ابن الطراوة يرى أن هذه الكتب لا تتضمن جديداً وأنها لا تعدو أن تكون أسماء خالية من المضمون " وأن الأجدر صرف همِّ الناشئين إلى كتاب سيبويه والجمل للزجاجي والكافي للنحاس فهذه تواليف مسندة ذات قوانين مقيدة، وأما هذا السيل الجارف المنسوب إلى الفارسي وابن جني فهو إلى أنه لا يفيد جديداً قد خلا من شرط النقل عن الثقة ومن الواضح أنه يُعرِّض بابن الباذش وبمن روى عنه "[86].

ويعتقد الباحث أن أحد الأسباب الدافعة لمهاجمة ابن الطراوة للفارسي منافسته لابن الباذش صاحب الفضل في نشر كتب الفارسي بالأندلس، ودليل ذلك ما ذكرته كتب التراجم من آثار ابن الطراوة.

(رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش)[87]، وهذه الرسالة تكشف عن مناظرات دارت بينهما مما يكشف عن تطور النحو العربي في الأندلس ووجود

التربة البيئية الخصبة لازدهار الفكر النحوي بحيث تدور المناظرات التي كانت أساساً قامت عليه المحاكمات .

كذلك كان من دوافع ابن الطراوة لتأليف الإفصاح خلو الإيضاح من الترتيب يقول: "لأنه مبني على تعجيز الناظر فيه لا تعليم المستند إليه بما وقع فيه من تقديم ما ينبو ذهن المبتدئ عنه وتأخير ما لابد منه..." إضافة إلى الاختصار المخل الموجود في الإيضاح يقول: "وما بسطه سيبويه في صفحات كثيرة اختصره في كلمات يسيرة"[88].

كما يعتقد الباحث أن من دوافع ابن الطراوة مهاجمة الأثر الفلسفي أو النظرة الفلسفية التي شاعت على يد الفارسي وتلميذه ابن جني وهو ما سيتضح أثناء عرض أمثلة من الإفصاح تكشف عن موقف ابن الطراوة من الأقيسة النحوية وولع الفارسي بها .

منزلة الإفصاح:

أرجع د. عياد الثبيتي[89] منزلة الإفصاح لعدة أمور منها أنه من أوائل المصنفات الأندلسية التي خصصت لنقد كتاب نحوي، كما أنه استرعى انتباه كثير من النحاة فعنوا بدراسته ومناقشة ما فيه من آراء من أولئك الشلوبيني الذي كان معنياً بالرد على ابن الطراوة وكان يتعرض لآرائه التي خالف فيها سيبويه أو الفارسي فينقلها في مجالسه وعنه نقل تلاميذه كثيراً من ذلك كابن الضائع في شرح الجمل، وابن أبي الربيع في البسيط في شرح الجمل ولم يقتصر دورهم على رسالة الإفصاح في مناقشة بعض مسائلها بل هناك من عُني بتتبعها كابن الضائع الذي أملى على إيضاح الفارسي ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه، واعتراضات البطليوسي على الزجاج وابن الفخار الذي يذكر ابن القاضي من مؤلفاته اختصار الانتصار لكتاب الإيضاح من رسالة الإفصاح اختصره ابن الفخار ولكن ذلك المؤلف لا نعلم عنه شيئاً .

محاكمة أخرى وتعقيبات على محاكمة ابن الطراوة في الإفصاح:

اعتمد د/ حاتم صالح الضامن في تحقيق كتاب الإفصاح على نسخة الكتاب الموجودة بمكتبة الاسكوريال بأسبانيا وهذه النسخة عليها تعليقات كثيرة يُرد فيها على ابن الطراوة في تخطئته لأبي علي النحوي وهي لشخص واحد أشير إليه بالحرف (ش) وأحياناً أخرى بالحرف (ع.ش) ورجح المحقق أنها لأبي علي الشلوبين المتوفى سنة 645 هـ[90].

على حين نجد د / محمد إبراهيم البنا[91] في كتابه أبي الحسين بن الطراوة يظن أن تلك التعليقات والردود هي المنسوبة لابن الضائع فقد ورد في كشف الظنون " وعلى الإيضاح اعتراضات لابن الطراوة النحوي والرد عليه لابن الضائع علي بن محمد الكتامي[92]، ويقول ابن الزبير في ترجمة ابن الضائع " أملى على إيضاح الفارسي ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه"[93].

مما سبق نلاحظ أن تلك التعليقات هي نمط من أنماط المحاكمات ينتصر فيها لأحد طرفي الخلاف وإن لم يوضع ذلك في مصنف مستقل يتناول هذا الأمر وهي سمة شاعت في تناول المحاكمات من خلال الشروح والتعليقات والحواشي إلى جانب المؤلفات المستقلة لهذا النمط من الكتب النحوية خاصة في القرون المتأخرة، وتكشف آثار الأندلسيين عن مدى اعتنائهم بشروح وإيضاح كتب السابقين وأن أثرهم تجاوز ذلك إذ أنهم بسطوا آراءهم في الشروح وكثيراً ما يعمدون إلى استدراك ما فات المؤلف أو تصويب ما وقع فيه من أخطاء أو المحاكمة بين النحاة[94].

الأمر الثاني نلاحظ اختلاف نسبة المحاكمة الموجودة على هامش كتاب ابن الطراوة فعلى حين نسبها د.حاتم الضامن إلى أبي علي الشلوبين اعتماداً على الرمز (ش) أو الرمز (ع.ش)، نجد د.البنا يعتمد على ما رُوي في كتب التراجم عن ردود ابن الضائع على ابن الطراوة في تخطئته الفارسي، ولما كان العجز عن الوصول لمخطوط ابن الضائع الوارد ذكره في كتب التراجم، أو وجود مصنف لأبي علي الشلوبين في الرد على ابن الطراوة لم يكن أمامنا بديل عن مراجعة كتاب الجمل لابن الضائع والنظر في أسلوبه وآرائه والبحث عن ردوده على ابن الطراوة فيه وعقد مقارنة بينها وبين ما ورد بحاشية الإفصاح لنرى صحة نسبتها أو مدى مطابقتها لآراء الشلوبين المتناثرة في كتب النحاة .

أسلوب ابن الطراوة في نقد الفارسي:

اتسم نقد ابن الطراوة للفارسي بالأسلوب اللاذع، ولم يكن كتاب الإفصاح فقط كاشفاً عن ذلك بل نجد في المقدمات وصفاً للفارسي بالجهل خلال أحد النصوص التي نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر عن ابن مكتوم في تذكرته ليتضح لنا أن الإفصاح لم يكن أول مصنفات ابن الطراوة التي يتعرض فيها للفارسي بل إنه لينتصف لسيبويه في هذا النص[95].

بل إن تلميذه السهيلي الذي وُصف من قبل على يد أبي حيان بالحدة وقد نقلت إليه من أستاذه يعترف هو الآخر بحدة أستاذه ويأخذها عليه وفي ذلك يقول عن أصل الفارسي في فتح همزة إن وكسرها " وكان شيخنا أبو الحسين بن الطراوة يعجب من وهنه ويفرط في تعنيف قائله "[96].

يقول ابن الطراوة ممتدحاً سيبويه مهاجماً آراء الفارسي " وكلام سيبويه أسهل للفك وأجلى للشك وأقرب للمتأول وأشرف للمحاول من هذه الخزعبلات والأسماء المهولات "[97].

ويقول مهاجماً مصنفات الفارسي " فلشدّ ما خدع نفسه وغبن رأيه من عدل عن التواليف المسندة والقوانين المقيدة كالجمل والكافي وكتاب سيبويه الشافي وفرغ للإيضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول بلا جسم إلا تشدقاً بالكتب وإحالة على الصحف وإن هذا لهو الخسران المبين"[98].

ويقول " ومن زعم أن هذا الاختلاف للإعراب فقد باء بإفك عظيم ووقع من الخطأ في أمر جسيم"[99].

موضوعية ابن الطراوة:

بالرغم من نزعة الحدة والأسلوب اللاذع الذي اتسم به ابن الطراوة في نقده الفارسي إلا أنه اتسم بالموضوعية خلال بعض التعليقات التي رأي إحسان الفارسي فيها فكثيراً ما هاجم ابن الطراوة الفارسي في تبويبه الكتاب لكنه أثنى عليه في تبويبه وتقسيمه المقصور والممدود بقوله " ثم فرّع القول في التأنيث والتذكير فنظر وأمعن وأكثر وأحسن وذهب فيه كل مذهب وبلغ فيه إلى أبعد مطلب... إلا نبذاً يسيرة من باب السهو والنسيان مغتفرة من حيث الإصابة والإحسان "[100].

منهج ابن الطراوة في نقد الإيضاح للفارسي من خلال الإفصاح:

سبقت الإشارة لهدف ابن الطراوة من تصنيف الإفصاح متمثلاً في نقد ما خالف فيه أبوعلي الفارسي سيبويه، أما ما خرج عن ذلك فهو يحيل إلى المقدمات وقد نبّه على أنه نقد ما كان فيه الفارسي مستقلاً برأي فأما ما شارك فيه المتقدمين فهو بمنجاة من النقد " قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ أو التقصير مما تفرد به أو خرج عن نص سيبويه "[101]، ويقول " وعندنا ألا نرد من قوله إلا ما تفرد به أو خالف سيبويه "[102].

وتعددت مآخذ ابن الطراوة على الفارسي بين العبارة والمثال والحكم والإعراب والمصطلحات والتعريفات فضلاً عن تبويب الكتاب.

مآخذ ابن الطراوة على تبويب كتاب الإيضاح للفارسي:

انتقد ابن الطراوة تبويب الإيضاح لكونه خلا من الترتيب والإحكام الذي يناسب المبتدئين لهذا فضّل كتاب سيبويه وجمل الزجاجي عليه يقول " إنه مبني على تعجيز الناظر فيه لا تعليم المستند إليه بما وقع فيه من تقديم ما ينبو ذهن المبتدئ عنه وتأخير ما لا بد منه..."[103].

ويقول في باب (كم) وفضل جمل الزجاجي " شغّل في هذا الباب بخلط الألفاظ بالإعراب وتقديم ما عهدنا تأخيره وترك ما يتعين تفسيره فكتاب الجمل في هذا وغيره أنفع "[104].

ويقول في باب القسم " من الحق على من سلِم حسه ونصح نفسه أن يطالع هذا الباب في كتاب الجمل ليفصل بين ما تقيّد منه وبين ما عبّر هذا الرجل عنه..."[105].

أمثلة لنقد ابن الطراوة عبارات الفارسي:

يقول الفارسي " الاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعم من الفعل، وقد اعترض ابن الطراوة على الفارسي في عبارته حيث يقول " ففاضل بين الاسم والفعل في الإخبار عن كل واحد منهما، والفعل لا يخبر عنه ولا يسند إليه البتة، وإنما يفاضل بين الشيئين إذا اجتمعا في وصف وكان أحدهما أفضل من الآخر في ذلك الوصف... وقوله (أعم من الفعل) " ليس للعموم والخصوص هنا متعلق يليق بالمخبر عنه ولا المخبر به ولو كان هذا الكلام صحيحاً فوضع مكان أعم أمكن أو أعرف كان صواباً"[106].

اعترض ابن الطراوة على تعريف الفارسي للتمييز في قوله " جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتبينه بأحدها، وهكذا الشرط في الحال سواء فلم يقع فرق، وأخبر عن الشيء بأن تحتمل"[107] فالشيء قد يكون فعلاً فيكون البيان لباب الحال ويكون اسماً فيكون لباب التمييز، إضافة إلى أنه عبّر عن الجملة بقوله أن يحتمل، ففي رأي ابن الطراوة أن الفارسي لم يميّز التمييز عن الحال لسوء عبارته في تعريف كل واحد منهما، إضافة لهذا فإن مذهب البصريين أن التمييز لا يكون إلا نكرة " وحجة ذلك أن التمييز يؤتي به لإزالة إبهام ما قبله ببيان نوعه"[108]، لكن الكوفيين وابن الطراوة أجازوا مجيئة معرفة واستدلوا بأمثلة كقوله تعالى (إلا من سفه نفسه)، (بطرت معيشتها)... وقد تأول البصريون جميع هذه الشواهد، ومذهب البصريين هو الراجح في نظري لأنه لو صح تعريف التمييز بناءً على هذه الشواهد لكان تعريف الحال صحيحاً إذ ورد منه ما يساوي ما ورد من التمييز إن لم يكن أكثر مثل : الجماء الغفير، فأرسلها العراك... إلخ[109].

أمثلة لنقد ابن الطراوة الأمثلة عند الفارسي:

تقديم الفاعل والمفعول: يرى ابن الطراوة أن الفارسي تمثّل بأمثلة مخالفة لسمت العربية وقد حمل عليه حملة عنيفة ومن ذلك (زيدُ الخبزَ آكله) يقول ابن الطراوة " فلو اجتمعت الجن والإنس وكان بعضهم لبعض ظهيراً ما فهموا هذا الكلام ولعل مظاهراً علينا جامعاً في الباطل على إمضائه يزعم أن ما ألفيناه منصوباً في النسخ مرفوع، يرى أن ذلك يشتليه من الورطة وينفس ما حاق به من الضغطة فلعمر الله لهو في تلك الحال من الخطأ أسوأ مصرعاً ومن الصواب أبعد منزعًا لما سوغه من العائد وتكلفه من الترتيب الفاسد... والبرهان الجلي في منع هذا وغيره في المقدمات "[110].

إلحاق الفاء التي تربط الجواب بالشرط بخبر المبتدأ: اعترض ابن الطراوة على تجويز الفارسي ذلك ومثاله (كل رجل يأتيني فله درهم، وكل رجل في الدار فمكرم ومحمود) يقول ابن الطراوة " والفاء لا تجوز في (مكرم) البتة لأنه (في الدار) أمر ثابت واستقرار حاضر وإنما تدخل الفاء مع توجه الإمكان ووقوع ما بعدها لكون ما قبلها مشترط فيه، فإن وجد الأول وجد الثاني لوجوده وإن عدم عدم وهذا لا يكون إلا مع التصريح بلفظ الفعل مثل قوله (الذي يأتيني فله درهم) فإن الدرهم يجب بوجوب الإتيان"[111].

كذلك يظهر من الآثار الفعلية للمحاكمات إعادة النظر في النتاج النحوي ورفض ما يخالف اللغة الواقعية وعدم الانسياق وراء القياس الفلسفي البحت الذي يبعد عن الواقع اللغوي ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

اسم الفاعل ودلالته على الماضي: يقول ابن الطراوة " إن ما يمثلون به من نحو(ضارب زيد أمس) محال ولا تجده مستعملا في الكلام ولا مألوفا بين العوام وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم فارتاضت به ألسنتهم وانقادت لهم طباعهم من غير سماع من العرب"[112].

وابن الطراوة بهذه الأقوال يحذر النحاة من العكوف على كتب النحو وصرف

الهمم إليها وحدها فمن يكن هذا نهجه فسوف يزداد بعداً عن العربية بمقدار بعده عنها نصاً وأسلوباً " ولقد رأيت الرجل يحتكم إلى كلام العامة وذلك شيء غير مستغرب من أمثاله من أئمة النحو الذين كانوا يعيشون واقعاً منطوقاً"[113].

وقد أشار د. محمد إبراهيم البنا إلى تتبع ابن الطراوة لأمثلة الفارسي بقوله: "هذا قليل من كثير تتبع فيه ابن الطراوة أمثلة الفارسي منبهاً على أنها لا تمت إلى العربية بسبب وهذا أثر من آثار منهج الأندلسيين في دراستهم اللغوية والأدبية التي كانت تتبع من النص ولا تطلق العنان للأقيسة على نحو ما شُغل به المشارقة فرأي ابن الطراوة أن الإيضاح قد حفل بأمثلة ينبو عنها ذوق العربي ولا تجدها مستعملة في كلام العرب"[114].

كذلك رأى د.عياد الثبيتي أن المتأمل لأمثلة الفارسي وانتقادات ابن الطراوة لها " يتبين أن لكل من الرجلين منحى يختلف عن الآخر فأبو علي الفارسي بصري الهوى مولع بالأقيسة النحوية وابن الطراوة كوفي النزعة يزهد في الأقيسة النحوية التي تؤدي إلى إجازة تراكيب لم ترد عن العرب، مما يدل على ذلك قول ابن الطراوة " لكن إذا رأى التصريف إلى ما لا يعقل وجب أن يطرح ويهمل ولا يوضع جواباً عن معقول ولا يسلك فيه سبيل المفيد المفهوم فإن ذلك بالمجيب إخلال وعيب لا يستقال وفي هذا القدر ندركه بالعتاب ونخصه بالملام"[115].

أمثلة نقد ابن الطراوة للمصطلح عند الفارسي:

الفرق بين الكلم والكلام : أخذ ابن الطراوة على الفارسي تعريفه الكلم بأنه يأتلف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف، والصواب أن هذا تعريف الكلام أما الكلم فينقسم إلى اسم وفعل وحرف كما ذكر سيبويه[116].

باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين :- اعترض ابن الطراوة على قول الفارسي "صار الفاعل مفعولاً فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين، والصواب صار المرفوع منصوباً وصار المسند إليه منقولاً عنه"[117]، فالمرفوع أصبح منصوباً عند الفارسي وعند ابن الطراوة " لكنهما يختلفان فيما يطلق عليه فالفارسي يسميه مفعولاً وابن الطراوة يسميه منقولاً عنه"[118].

الأمر نفسه في باب التعجب حين اعترض ابن الطراوة على مصطلح الفارسي في إعرابه الاسم الواقع بعد (أفعل) على أنه منصوب لكونه مفعولاً به، يقول ابن الطراوة " وإنما هو منصوب لا مفعولاً به وهذا المنصوب يأتي على أربعة أوجه مفعول به ومضاف إليه ومنقول عنه ومسئول منه"[119].

أمثلة لنقد ابن الطراوة بعض الآراء الدلالية للحروف عند الفارسي:

الفاء الواقعة في جواب الشرط أخذ ابن الطراوة على الفارسي قوله في باب العطف إن الفاء الواقعة في جواب الشرط هي التي تكون للعطف وذلك لأن الجواب لا يُعطف وإنما يحمل على ما قبله ولوترك المعطوف استغنى الأول عنه والفاء هنا غير تلك لأن الجواب لابد منه[120].

أمثلة لنقد الأحكام النحوية:

ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة حروف عند الفارسي : يقول ابن الطراوة " ومن العجب أنه جعل نون يفعلان ونحوه بمنزلة ألف التثنية لوجود التغيير فيها بالحذف والإثبات أو يريد الألف في يفعلان، والواو في يفعلون، والياء في تفعلين ومن زعم أن هذا الاختلاف للإعراب فقد جاء بإفك عظيم ..... قال سيبويه رحمه الله أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة للفاعلين لحقتهما ألف ونون ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر لكنه إنما لحقته هنا علامة للفاعلين"[121].

والمراد من ذلك أن الألف في المثنى وواو الجماعة في جمع المذكر حرفان وأنهما وياء المخاطبة في الأفعال الخمسة ضمائر وهذا هو رأي الجمهور وابن الطراوة.

نيابة (ال) عن الضمير المضاف إليه منعها الفارسي وكذلك جمهور البصريين وأجازها ابن الطراوة يقول " وزعم أن الأبواب من قوله (مفتحة لهم الأبواب) مرتفع على البدل من المضمر في (مفتحة) لا على (مفتحة) لأنه لا عائد فيه على (جنات عدن) وهذا نفسه يلزم في البدل لأن بدل البعض والاشتمال لابد فيه من عائد على الأول فالذي فرّ عنه فيه وقع، ومنع الألف واللام التي للتعريف في هذا ونحوه أن تعاقب الإضافة وليس في هذا الباب (يقصد الصفة المشبهة) مسألة فيها لام التعريف إلا وهي معاقبة للعائد على ما قبله وإلا فما الألف واللام في قولك (مررت برجل حسن الوجه) وقد جلب سيبويه على هذا باباً من البدل حكاية عن العرب قولنا (مطرنا السهل والجبل) أي سهلنا وجبلنا، و(ضرب زيد الظهر والبطن) أي ظهره وبطنه[122].

وقد ذكر د/ عياد الثبيتي أن ما ذهب إليه الكوفيون وابن الطراوة هو الراجح في نظره ليسره وسلامته من ادعاء الحذف واللجوء إلى التقدير " ففي مثل قولك (مررت برجل حسن الوجه) لا حاجة إلى تقدير عند الكوفيين، أما جمهور البصريين ففي الكلام عندهم حذف تقديره (حسن الوجه منه) وما لا يحتاج إلى تقدير خير مما يحتاج إلى تقدير "[123].

أمثلة لنقد ابن الطراوة تعريفات الفارسي":

نقد تعريف الفارسي للنحو: عرّف الفارسي النحو بأنه " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب "، وقد انتقده ابن الطراوة بقوله " والصواب النحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة"[124]، وكأنه ينبه الدارسين إلى أن مهمة الناحي ليست وقفاً على العلم بالقوانين وإنما هي في نظره أعمق وأبعد حين تمتد إلى مدارسة لنصوص بحثاً عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير "[125].

نقد أقسام الكلم : انتصر ابن الطراوة لرأي سيبويه بقوله : " والصواب ما قاله سيبويه وذكر أن تعريف أبي علي إنما هو الكلام وليس الكلم وأخذ يحتج لذلك"[126].

نقد تعريف الفعل : انتصر ابن الطراوة كذلك لرأي سيبويه في تعريف الفعل واعترض على رأي الفارسي، فنجده يقول عن الفارسي " والفعل ينقسم بانقسام الزمان، ولو قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث لكان مصيباً"[127]، ذلك أن تقسيم سيبويه للفعل كان : لما مضى من الحدث، وما ينتظر ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، ولم يجر للزمان ذكر في نص سيبويه.

أمثلة لنقد الإعراب عند الفارسي:

إجراء (عسى) مجرى (صار) سبق الحديث عن تعريف ابن الطراوة للنحو وتبين أن الرجل كان يعيش اللغة واقعاً منطوقاً ولغة حية يتفاهم بها الناس لهذا نجده يحتكم إلى كلام العامة في توجيه مَثَل الزباء (عسى الغوير أبؤسا) ذلك أن خبر عسى أتى مفرداً فذهب ابن الطراوة إلى أنه مما عومل معاملتين فقد بنت أول كلامها على أمر تظنه ثم ثبت عندها ذلك المتوقع فأعملت في بقية كلامها (صار) فكأنها قالت : صار الغوير أبؤسا[128]، وهو ما أشار إليه السهيلي بقوله " حيث تكلمت بـــ (عسى) ثم أدركها اليقين فقالت عسى الغوير وهي متوقعة شرا ثم غلب على ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم (عسى)، ومن أمثلة ذلك كثيرة في كلام العرب حيث التحول في المقام الواحد، ومنه ما تفيده (أم) من الإضراب فقد يمضي كلامك على اليقين ثم يدركك الشك[129].

والملاحظ في ظل اختلاف النحاة في توجيه مَثَل الزباء أن مذهب ابن الطراوة وسيبويه الذي أجرى (عسى) مجرى (كان) أقرب الآراء للصواب إذ لم يستلزم توجيههما حذفاً ولا تقديراً[130].

الإعراب ونظرية العامل : تعد نظرية العامل أكثر نظريات النحوالعربي التي دار حولها جدلٌ واسع قديماً وحديثاً ولعل محاولة ابن مضاء إسقاط هذه النظرية الأشهر بين أقوال القدماء، ولعلنا نلاحظ أن ابن مضاء أحد رجال المدرسة الأندلسية مما يدفعنا للتأكيد على أن المدرسة الأندلسية لم تكن مجرد تابعة وإنما مدرسة قامت على تقويم الجهود السابقة والمحاكمة فيما بينها والاستقرار على آراء قامت على الانتقاء والاختيار الناتج عن المحاكمة.

وقد اعترض ابن الطراوة على الفارسي في باب النداء في قوله " والمضاف عامل في المضاف إليه، ورد عليه ابن الطراوة بقوله : والأسماء يعمل فيها ولا تعمل"[131]؛ وذلك لأن الأسماء معانيها في نفسها ومن ثم هي لا تطلبها غيرها لذلك خطأ ابن الطراوة الفارسي في قوله إن (شيئاً) في قوله تعالى :(ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السماوات والأرض شيئاً) منصوب بـــ (رزق) وهذا خطأ لأن الرزق اسم، لذلك نجد ابن الطراوة يؤيد الفارسي في باب الأسماء المجرورة في قول الفارسي " وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه " يقول ابن الطراوة " هذا هو الصواب لا ما قاله في باب النداء : المضاف عامل في المضاف إليه "[132].

كذلك ظهر فكر ابن الطراوة واضحاً في إضافته عامل معنوي هو(القصد إليه) وهو عامل معنوي (كالابتداء) وقد نبع اهتمامه بهذا العامل من وجود بعض

المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها وذلك يتوافق مع النظرة البلاغية التي تقول إن ما قُدم فلغرض نحو الاهتمام أو التخصيص وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق.

وهذا نابع من فهم ابن الطراوة للغة لكونها واقعاً منطوقاً يقول " وفي المنبه عليه والمقصود إليه وأن لكل واحد منهما معنى على حياله يُحشد من الشاهد عليه من القرآن ومنظوم كلام العرب ومنثوره وفي (المقدمات) ما يلزم الإقرار به والتسليم له[133].

وفيما سبق يتضح ابتعاد ابن الطراوة عن القول بعامل مقدر إذ لم يعهد ظهور مثل هذه العوامل في شيء من الكلام وهو ما يُبعد ابن الطراوة عن أساليب النحاة وقواعدهم الجامدة وهي إحدى ثمرات المحاكمات

واستمرار لفكرة ابن الطراوة عن العامل الذي يرى أن العامل هو المتكلم وإنما ذكر النحاة العوامل على أنها آلات تحدث التغيير أو لأن اقترانها يحدث تغييراً معيناً وعليه فإن نظرية العامل لديه تقوم على أساس بيان أنواع العلاقات يظهر ذلك في رأيه بجواز إلغاء كان وظن مع التقدم، ولم يكن في ذلك مُتابعاً للكوفيين وإنما يحتكم إلى نظرية العامل ذلك أن (كان وظن وإن وحروف المعاني أجمع) كان الشأن فيها ألا تعمل فيما بعدها[134].

ومما يؤكد الوجهة الأندلسية لدى ابن الطراوة عدد من الآراء يظهر منها موافقة ابن الطراوة الكوفيين لكن لو درجنا الرجل ضمن الفكر الأندلسي لما حكمنا بكوفيته بل هو يتبع البصريين على الأغلب، فأما ما وافق فيه الكوفيين فهو إعادة نظر وتقويم للفكر البصري، ودليل ذلك استخدامه لمنهج البصريين في الوصول لرأيه ومن ذلك (إجازته نصب الطريق على الظرفية) بل وتفنيده فهم الفارسي وغيره من النحاة لكلام سيبويه على غير المراد فقد فهم الفارسي أن ذلك من الشاذ على حين استدل ابن الطراوة على ذلك بالمقيس المطرد وأشار إلى أن ذلك رأي سيبويه[135].

كذلك إضافة الاسم إلى صفته ومرادفه فقد منعها البصريون لأن الموصوف هو الصفة والمترادفان واقعان على حقيقة واحدة، لهذا انتقد الفارسي في منعه هذه الإضافة ولعل ابن الطراوة انتقده في ذلك حيث استخدم الأندلسيون القياس لكن في ظل الحفاظ على روح اللغة دون الابتعاد عن النص ودلالته لهذا هاجم الفارسي في ذلك معتمداً على أمور منها السماع في ذلك عن العرب، والقياس حيث له نظائر في النحو، كذلك الالتزام بروح اللغة والبعد عن التشدد في التوجيه وتقدير ما لا يستحق التقدير.

فأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة لاختصاصها به وجعل مثلها إضافة الاسم إلى صفته ومرادفه كما جاء القياس بمثله في النعت كقوله تعالى (وغرابيب سود)، وفي الإضافة (مكر السيئ) [136]، ولعل السهيلي كان متأثراً بشيخه فقد سماها إضافة التخصيص فالرجل لم يطلق القياس في هاتين المسألتين كما فعل الكوفيون وإنما قننه وحدد له شروطاً.

مما سبق يلاحظ أثر المحاكمات في فكر نحاة الأندلس القائم على الانتخاب من المدرستين البصرية والكوفية فلا التزام بالقياس الأعمى عن روح اللغة الذي شاع عن البصريين، ولا السماع الشاذ وإطلاق الأحكام استناداً للآحاد الشائع عن الكوفيين وإنما اعتمد على المحاكمات التي كان من سماتها لدى ابن الطراوة النظر في روح اللغة والتقنين لعدد من قواعدها مجدداً بما يكشف عن مشاركة واعية من ابن الطراوة في عملية التقعيد.

بقي أمران حول ابن الطراوة سيظهر دورهما في المحاكمات بعد ابن الطراوة وكانت آرائه محركة لهما

الأمر الأول: إدراك ابن الطراوة لمبادئ الفرق الإسلامية والمذاهب الفلسفية، ولعل عصر ابن الطراوة وما وصلت إليه الأندلس قد شكّل من فكره نصيباً.

يظهر ذلك في الحوار الذي سجله السهيلي وقد دار بينه وبين أستاذه ابن الطراوة حول مقالة القتبي في الرد على المعتزلة الذين كانوا يرون أن تكليم الله موسى مجاز، وكان القتبي يستشهد في الرد عليهم بقوله تعالى " وكلم الله موسى تكليماً حيث أكد الفعل بالمصدر، ولا يصح المجاز مع التوكيد، وقد ذكر السهيلي ذلك لابن الطراوة فقال " هذا حسن لولا أن سيبويه أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولاً مطلقاً وإن لم يكن منعوتاً في اللفظ فيحتمل على هذا أن يريد : تكليماً ما فلا يكون في الآية حجة قاطعة"[137].

الأمر الثاني: حول قضية الاستشهاد بالحديث النبوي وكانت قد أثيرت لدى نحاة الأندلس نتاجاً للمحاكمات النبوية فقد ورد استدلال ابن الطراوة بالحديث النبوي في مسألة (اسم كان وخبرها إذا أتيا ضميرين جاز في الخبر الاتصال)، وهو مخالف لاختيار سيبويه الانفصال رغم ذكر سيبويه لمسموعات عن العرب تفيد الاتصال إلا أنه ذكر أنها لم تصل للاطراد والمقيس عليه، على حين استدل ابن الطراوة بعدد من المسموعات تؤكد الاتصال منها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " كن أبا خثيمه فكانه "، وقد ذكر د. البنا أن المنشغلين بقضية الحديث النبوي والاستشهاد به أغفلوا الجانب التاريخي لها وقد ذهب إلى أن أول ردّ للاستشهاد بالحديث كان من ابن الضائع ت سنة 680 هـ وأن أسبابه في ذلك اعتناء الرجل بتتبع ابن الطراوة ونقض اعتراضاته على سيبويه حيث كان ابن الطراوة ممن يستشهد بالحديث ويرد به على سيبويه، فقد أراد ابن الضائع أن يُوَهِّن أدلته، وكان كتابه شرح الجمل منبر هذه الحملة[138]، فلم تظهر حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة[139].

مما سبق يتضح في النهاية الدور الفعال لابن الطراوة في المحاكمات النحوية التي أخذت تخطو ثابتة في النحو الأندلسي وسرعان ما شكلت علامة متميزة فيه ساعد على ذلك ما تمتعت به الأندلس من حرية فكرية ونشاط علمي في شتى المعارف الفلسفية واللغوية.

خاتمة

في نهاية هذا البحث يتضح أن المحاكمات الفكرية في تضرب بجذورها في العقلية العربية منذ العصر الجاهلي وتطورت بتطور العقلية العربية مع ظهور الإسلام في شتى فروع المعارف والعلوم التي أبدعتها الحضارة الإسلامية.

يعد النحو العربي أحد الجوانب التي بزغت فيها المحاكمات الفكرية، وقد كانت هذه المحاكمات قائمة على جوانب لغوية بسيطة معتمدة على سليقة العربي من خلال المحاكمات الشعرية والتنافس بين الشعراء في الأسواق الأدبية خلال العصر الجاهلي.

مع بداية التقعيد للنحو العربي في ظل تطور العقلية العربية واستقرار الظروف للتقعيد بزغت أول صورة حقيقية للمحاكمات النحوية في قضايا منفردة كما في المسألة الزنبورية

تطورت المحاكمات النحوية فيما بعد فتناولت المحاكمة بين علمين من أعلام النحو العربي ثم ما لبثت أن تناولت فكر مدرستين مختلفتين.

لعب الحراك الفكري دوره في تطور المحاكمات وساهمت الحرية الفكرية في إثراء فن المحاكمات وبالتالي ظهرت نتائجه في تطور الفكر النحوي والمساهمة في حل الإشكال الواقع في كثير من القضايا الخلافية كما كشف عن عبقرية العربية واتساع دلالاتها، وبذلك كانت المدرسة الأندلسية تتسم ببزوغ المحاكمات الفكرية عن غيرها لما تمتعت به البيئة الأندلسية من تغيرات للظروف الفكرية والسياسية ألقت بظلالها على الجانب الفكري في جانبيه الإبداعي والنقدي.

لم تقتصر المحاكمات على الظهور في مصنفات مستقلة وإنما امتدت في بداياتها لكتب الأمالي وأهمها في البيئة الأندلسية أمالي السهيلي وكتب التفسير ويعد أبرزها البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، أما ظهور المحاكمات النحوية في مصنفات مستقلة في البيئة الأندلسية فكانت أسبق من غيرها بفعل الحركة الفكرية والتحرر الفكري ورغبة الأندلسيين في منافسة المشارقة وتشجيع الحكام لذلك.

مازالت هناك كثير من كتب المحاكمات النحوية في الأندلس بحاجة إلى الدراسة لنكشف بوضوح عن بعض جوانب الأصالة في تراثنا خاصة وأن كثيرًا من كتب المحاكمات لا يزال قابعًا في زوايا المكتبات في أنحاء العالم ينتظر الأيدي الأمينة والجهود المخلصة لتنفض عنه الغبار وتجدد ما اندثر منه وتحيي به ذكرى علماء بذلوا الجهد للنهوض بالثقافة العربية الإسلامية منها:

** رد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه لابن الضائع ت 680هـ: ذكره السيوطي في بغية الوعاة وأنه لأبي الحسن بن الضائع الإشبيلي المعروف بابن الضائع، وتعود قيمة هذا الكتاب لما كان من أثر لابن الضائع في رد الاستشهاد بالحديث وتصديه لابن الطراوة الذي استشهد بالحديث، وكذلك ابن خروف، فقد ذكر د: محمد إبراهيم البنا في كتابه أبو الحسين ابن الطراوة إغفال العلماء للناحية التاريخية وأول من رد الاستشهاد بالحديث صراحة هو ابن الضائع ودوافعه في ذلك الانتصار لسيبويه ضد ابن الطراوة الذي استشهد

بالحديث ورد به على سيبويه في مسألة وصل الضمير مع الفعل الناسخ في قوله صلى الله عليه وسلم كن أبا خثيمة فكانه، يقول ابن الضائع: "وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل وهذا تكذيب لسيبويه واحتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام كن أبا خثيمة فكانه"[140] فأراد ابن الضائع أنه يوهن أدلته فكان كتابه شرح الجمل منبرًا لذلك لما وقع في الحديث وروايته من تصحيف كثير ولحن مع أنهم يجوزون بالمعنى وهو ما دافع به عن سيبويه أنه والأئمة تركوا لذلك الاستشهاد بالحديث، كذلك مهاجمة ابن الضائع لابن خروف لاستشهاده هو الآخر بالحديث، فلم تظهر حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه[141].

كذلك مهاجمة ابن الضائع لابن الطراوة في أمثلته عن العامة، والحقيقة أنه كان يفيد مما يسمع في توجيه لغة العرب الفصحى لا أنه كان ينوط القواعد بألفاظ العامة، كذلك لاحظنا ابن الطراوة لا يتسرع في الحكم على الشواهد بالشذوذ أو القول إن الأمر مرجعه السماع وأنه كان يحاول تقويم هذه المسموعات وإن قلت واستنباط أحكام جديدة مادام القياس يؤيد هذا السماع[142].

** إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي: وهذا الكتاب طبع بدار المريخ بالرياض تحقيق حمزة النشرتي 1399هـ، وابن السيد البطليوسي له دور في المحاكمات النحوية من ذلك ما ذكره الزبيدي صاحب ائتلاف النصرة في المسألة الثلاثين فصل الفعل حول بناء الأفعال الناقصة للمجهول ورفض البصريين ذلك وتأييده للبصريين بقوله: وقال بعض من شرح الجمل هذا الذي ذكره ابن بابشاذ ضعيف قلت وهو منسوب إلى السيرافي وغلطه البطليوسي. صـ137، ولابن السيد البطليوسي شرح لأبيات الجمل ط/ دار علاء الدين، سوريا 2000م، تحقيق عبد الله الناصير.

الهوامش

1. وذلك لأن السابقين كانوا يؤلفون على الابتداء، ثم تبعهم الخلف فشرحوا كلامهم واختصروه أو عارضوه؛ وواضح أن تلك المحاكمات كانت تبدأ أحيانًا جزئية في صورة مواقف وجذاذ قد توجد في كتب الأمالي والتراجم أو الطبقات أو المعاجم التاريخية، ولكنها سرعان ما تحولت إلى كتب مستقلة ذات عنوان واضح يحدد الهدف منها وذلك في شتى فروع المعرفة العربية الإسلامية في أوج ظهورها خاصة مع دخول الفكر الفلسفي والمنطق للفكر العربي فبزغت تلك الأفكار في الفلسفة، كما فعل علاء الدين الطوسي، حين سمى كتابه «الذخيرة في المحاكمة بين الغزالي والفلاسفة»، كما ظهرت في النقد الأدبي كما فعل الجرجاني في الموازنة بين المتنبي وخصومه، وفي النحو العربي وهو موضوع هذا البحث.
2. تسمى في بعض فروع العلم كالفلسفة وعلم الكلام بـ (التقارير).
3. قامت د: حياة قارة بتحقيق الرسالة وطبعت بمجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد السابع – العدد الثاني – مايو، يوليه 2005.
4. قام د: حاتم صالح الضامن بتحقيق الكتاب تحت عنوان رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي، الطبعة الثانية ط/ عالم الكتب – لبنان 1996م.
5. لسان العرب، ابن منظور، جـ141/12.
6. لسان العرب، ابن منظور، جـ142/12.
7. طبع هذا الكتاب بعنوان (الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري) ط دار المعارف، د.ت، تحقيق السيد أحمد صقر.
8. ومثال ذلك ما أورده الماوردي أنه: «قد روي أن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب تقاضيا إلى زيد بن ثابت في محاكمة بينهما، فقصداه في داره، فقال زيد لعمر: لو أرسلت إلي لجئتك. فقال عمر: في بيته يؤتى الحكم، فأخذ زيد وسادته ليجلس عليها عمر، فقال عمر: هذا أول جورك، سو بيننا في المجلس. فجلسا بين يديه، ونظر بينهما، فتوجهت اليمين على عمر، فقال زيد لأبي: لو عفوت أمير المؤمنين عن اليمين! فقال عمر: ما يدري زيد ما القضاء، وما على عمر أن يحلف بأن هذه أرض وهذه سماء. وكان من عادة جلوس الخصوم أن يجلسوا في التحاكم بروكًا على الركب؛ لأنه عادة العرب في التنازع وعرف الحكام في الأحكام». الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي276/16.
9. وقد ألف في القضاء ابن حبان كتابا سماه "أخبار القضاة" جمع فيه أخبار قضاة الأمصار من عهد رسول الله– صلى الله عليه وسلم– على قدر ما انتهى إليه من أخبارهم وأحكامهم ومذاهبهم في ولايتهم ومعرفة أنسابهم وقبائلهم وطرائقهم. وقد ألف كذلك أبو عبد الله محمد بن فرج القرطبي(497هـ) كتابا جمع فيه أقضية الرسول– صلى الله عليه وسلم– التي قضى بها، أو أمر بالقضاء فيها، وذلك على كتاب الله أو بما ثبت عن رسوله صلى الله عليه وسلم أو بما أجمع العلماء عليه أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة، وعنوان هذا الكتاب "أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم"، وشرط في الحاكم ألا يحكم في الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقه معا مع عقل وورع، وكان مالك رحمه الله يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها: لا أراها تجتمع اليوم في أحد، فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان رأيت أن يوليّ: العلم والورع، فبالعقل يسأل وبالورع يعف(انظر: أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم، القرطبي صـ9.
10. وذلك الوضع الثقافي والعلمي يكون –فيما يرى أستاذنا د.حامد طاهر– دافعا لحركة التأليف العربي إذ يتبع المؤلف ناشر ثم قاريء ثم ناقد ثم مؤلف في وضع ثقافي وعلمي جديد (انظر: الدوائر المتداخلة صـ70).
11. سورة الأنعام، من آية2 .

12.أشار الصديق العزيز الدكتور محمود سعيد حميده في رسالته للدكتوراه صـ11أنها لا تتحاكم إلى طرفين موجودين بالفعل على الحقيقة، وذلك لاقتصاره في بحثه على وضع المحاكمات في الفلسفة وعلم الكلام، انظر: المحاكمات الفكرية في الفلسفة المشائية وعلم الكلام،.

13.أشار إلى ذلك الدكتور محمود سعيد في رسالته للدكتوراه صـ 12بقوله: كما فعل حميد الدين الكرماني (ت411هـ) في كتابه «الرياض في الحكم بين الصادين صاحبي الإصلاح والنصرة»، فالحكم هنا بمعنى المحاكمة.

14.وقد ألفه علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد العنسي الأندلسي الغرناطي المغربي بعد أن اشتد اتحاد المشارقة على المغاربة من كل جهة، وذلك ما دفع في الوقت نفسه أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت 749هـ) لأن يؤلف كتابًا بنفس العنوان، لكنه دافع فيه عن المشارقة، واصفًا إياهم في وضوح فضلهم بأنهم كالشمس حال شروقها.

15.انظر نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي 157 وما بعدها.

16.انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق المجلد 22 الجزء 1و2، (نقلا عن التبيين للعكبري وذكر المخزومي في مدرسة الكوفة صـ 359 نسبة مصطفى جواد للكتاب لأبي عبد الله الحسين الإربلي وهناك تشابه بين الاسمين في نسبتهما وقد حاولت التأكد من خلال كتب التراجم هل الاسمان لشخص واحد فلم أعثر على ما يفيد ذلك كما حاولت الوصول لعدد المجلة للاطلاع على توثيق النسبة من مصدرها الأصلي فلم يتح لي ذلك)، ولعل قيمة هذا الكتاب تعود إلى انتصار الشارح للكوفيين وهو يعرض للمتنبي أعظم شعراء العربية الذي رفض النحاة الاستشهاد بشعره لكونه خارج عصر الاستشهاد رغم قناعتهم بعبقريته اللغوية والأدبية فهل كان للمحاكمات أثرها في ذلك، إضافة لكون الشارح أحد تلاميذ العكبري صاحب النزعة البصرية مما يتفق مع نزوعنا إلى تصنيف الرجلين ضمن أعلام المدرسة البغدادية القائمة على الانتقاء من المذهبين البصري والكوفي، وهذا الكتاب طبع أكثر من مرة الأولى أخرجه بار علي البادرناوي في كلكتا بالهند 1845م، والثانية في مصر 1278م ط بولاق بتحقيق مصطفى السقا وآخرين، والثالثة ط الحلبي لنفس المحققين 1971م.

17.الأغاني للأصفهاني 9/ 383 وهذه الرواية تواترت في كثير من كتب الأدب وان كان في بعضها تغيير بسيط كنسبة النقد إلى الخنساء نفسها.

18.الخنساء للدكتورة عائشة عبد الرحمن ص 63.

19.طبقات الزبيدي 1/ 66، وسيبويه إمام النحاة على النجدي ناصف ص 80.

20.سيبويه إمام النحاة: على النجدي ناصف ص 81.

21.اختلفت الروايات حول الواضع الأول للنحويين الإمام علي بن أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي بل تعددت الروايات الدافعة لهذه الفكرة ما بين لحن ابنة أبي الأسود أمام أبيها حين سألته ما أجمل السماء؟ بالرفع، وهي تقصد التعجب، وما روي عن خطأ بعض المسلمين في قوله تعالى "أن الله بريء من المشركين ورسوله" بجر رسوله، وما روي من حيلة زياد بن أبيه لدفع أبي الأسود وضع نظام يحمي الألسنة من اللحن، وهذا كله يكشف عن الواقع اللغوي الذي شاع فيه اللحن وفساد الألسنة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية، انظر نزهة الألباء لابن الأنباري، صـ 14، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي صـ 10.

22.انظر: طبقات النحويين للزبيدي ص 11، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي صـ 10، وتفنيد د: خديجة الحديثي لتلك المرويات في كتابها المدارس النحوية صـ 44.

23.طبقات فحول الشعراء لابن سلام 1/ 14.

24.مدرسة الكوفة د: مهدي المخزومي 356.

25.المدارس النحوية خديجة الحديثي 53.

26.مدرسة الكوفة د: مهدي المخزومي 42.
27.فصول في فقه العربية، د: رمضان عبد التواب، ص5.
28.طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ 23.
29.فصول في فقه العربية درمضان عبد التواب 5.
30.الفهرست لابن النديم 57/1 دار المعرفة – بيروت ، 1398 – 1978
31.المدارس النحوية، د: خديجة الحديثي 16.
32.مدرسة الكوفة د: مهدي المخزومي 37، والواقع أن الظروف الحضارية للبصرة ساعدت على تطور العقلية العربية بها مما أسهم في قدرتهم على وضع نظام مطرد لقواعد اللغة قبل الاطلاع على علوم اليونان والسريان التي لم يظهر تأثيرها الفعلي في النحو العربي إلا مع القرن الثالث الهجري وبعد مرور النحو العربي بمراحل كبيرة من التطور والدقة في التقعيد وليس أدل على ما نعمت به البصرة من تطور العقلية العربية من انبعاث الفكر الاعتزالي من مجلس الحسن البصري (ت 110 هـ) على يد واصل بن عطاء، وإن كان الشيخ مصطفى عبد الرازق قد ذهب بنشأته إلى عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية مما يوحي بما وصلت إليه البصرة من الناحية الفكرية، راجع مدرسة الكوفة د: مهدي المخزومي 258، 259.
33.المدارس النحوية خديجة الحديثي 25.
34.فصول في فقه العربية، د: رمضان عبد لتواب 107.
35.المدارس النحوية خديجة الحديثي 103.
36.انظر معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، 4/ 1744.
37.بغية الوعاة للسيوطي2/ 164، يعتقد الباحث أن تلك التهم التي ألصقها البصريون بالكوفيين لم يكن المراد منها إفساد النحو وإنما إفساد النظام المطرد الموضوع الذي تعارف عليه البصريون وربما لعبت العصبية والمنافسات دورها في تلك التهم خاصة في ظل المرويات التي تذكر عن الكسائي أنه لقى الخليل ثم انتقل للبوادي فأفنى خمس عشرة قنينة فيما أخذه عنهم قبل عودته بغداد وهم الأعراب الذين أخذ عنهم البصريون وهو ما أغفل ذكره رجال البصرة في حديثهم عن الكسائي حين تركوا فترة ذهابه للبوادي.
38.مدرسة الكوفة مهدي المخزومي 67.
39.ط مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – المملكة العربية السعودية، المجلد السابع – العدد الثاني – مايو2005، وقد اعتمد التحقيق على نسخة وحيدة محفوظة بالزاوية الحمزاوية منها صورة بالمكتبة الوطنية بالرباط، المملكة المغربية.
40.أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنا، ص14.
41.السابق، ص21.
42.السابق، ص30.
43.السابق، ص31، 32.
44.الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، 563.
45.لم ير العلماء أنها مناظرة عالم لعالم وكفى ولكنهم اعتبروها مناظرة بين مدرسة البصرة ممثلة في فتاها سيبويه ومدرسة الكوفة ممثلة في شيخها الكسائي واعتبروا النصر فيها نصرًا لإحدى المدرستين على الأخرى ويبدو أن أهل الكوفة هم الذين وضعوها هذا الوضع ونظروا إليها هذه النظرة أولا فقد خرج إليها الكسائي وحده وبرز له الكسائي في جمع من شيعته وحواريه ولو أن أهل البصرة أرادوها مبارزة علمية بين المدرستين لصحب بعضهم سيبويه فيها وكان الكسائي والأحمر وهما يخاطبان سيبويه في المناظرة لا يدعوانه باسمه ولكن بالنسبة إلى وطنه فكانا يقولان له يا بصري يكررانها بلفظ واحد فكأنما يصدران فيها عن سابقة اتفاق.

انظر سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف 101، وانظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، 69 وروايته للمناظرة بين سيبويه والكسائي.

46.يرى د:مهدي المخزومي ان اعتناء الكسائي والكوفيين بالقياس إنما هو من آثار المدرسة البصرية في فكرهم فقد تعلموا النحو وأخذوه عن الخليل. انظر مدرسة الكوفة 116.

47.مغني اللبيب لابن هشام ص124 ولاحظ أن مرد الخلاف بين سيبويه والكسائي عائد إلى الخلاف في وزن (أب) فعلى حين يراه سيبويه فعل بفتحتين يراه الفراء فعل بفتح فسكون، انظر سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف 108.

48.مغني اللبيب لابن هشام، 124، 125.

49.شرح الرضي على الكافية 194/3.

50.يرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن سيبويه لم يكن مخطئا حينما أراد مناظرة الكسائي فهو يبغي لنفسه خيرًا من بعض ما سبقه إليه الكسائي والكوفيون، والكوفيون في اجتماعهم واحتيالهم على سيبويه لم يكونوا مخطئين فقد أرادوا الحفاظ على الخير الذي جهدوا في الوصول إليه، ولكن العيب أن يخرج بعض الفريقين عن الاعتدال في المنافسة فنجد الكوفيين يروون المناظرة بما ينتقص سيبويه على حين نجد المبالغات في اتهام البصريين للكوفيين بالرشوة. انظر سيبويه إمام النحاة 102، 103.

51.الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 564.

52.اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري1/ 498.

53.مغني اللبيب لابن هشام، 1/ 122، 123.

54.فند الأستاذ علي النجدي رأي الخطيب البغدادي في رده تهمة الرشوة عن الكوفيين حيث أنكر البغدادي مرويات كثيرة لتلك الحادثة مستندًا على عدم علم الخليفة بها، فهل كان من دبرها على درجة من الغباء فلا يأخذ حذره لنجاح تدبيره وإخفائه، إضافة إلى أنه ذكر قبل ذلك عن المرويات أنها دبرت بليل، فكيف إذن يعلم الناس بها؟! لكن الأستاذ النجدي في النهاية التمس له العذر لرغبته دفع الرشوة عن أهل بلدته. انظر سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف 107.

55.تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 104/1.

56.وحظوة الكسائي عند الرشيد رفعت مقامه عند وزرائه وفصلت في كثير من المناظرات التي عقدت في مجلسهم بينه وبين سيبويه أو غيره كالأصمعي وأبي محمد اليزيدي وتدخلت في اغتصاب الفوز له في أكثر المسائل التي طرحت على بساط البحث وكان كثيرًا ما يشير بتحكيم مجموعة من الأعراب الذين نزلوا بالقرب من بغداد وهم ممن كانوا على علم بصلته بالسلطان فيقولون بقوله أو يلقنهم ما يريد. انظر مدرسة الكوفة د: مهدي المخزومي 101.

57.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان 464/3.

58.انظر: مغني اللبيب لابن هشام، 1/ 125، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري564.

59.رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء للأعلم الشنتمري 17.

60.السابق 18.

61.انظر: مدرسة الكوفة د/مهدي المخزومي 147.

62.رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء للأعلم الشنتمري 18.

63.السابق 19.

64.السابق 20.

65.السابق 21، ولم أعثر على أحد قال بهذا الزعم غير الأعلم سواء في كتب التراجم أو كتب النحو واللغة التي تناولت المسألة الزنبورية.

66.رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء للأعلم الشنتمري 21.
67.ذكره ابن هشام في المغني أنه لابن مالك، لكن الأعلم سبق ابن مالك إليه، كما ذكر عن الأعلم نقله عن الشلوبيين في حواشي المفصل أن النصب على أنه مفعول مطلق أي فإذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف. انظر المغني. ولم يصرح الأعلم بالمفعول المطلق وإنما قال "(فإذا الزنبور يلسع لسعة العقرب) فاختزل الفعل لما تقدم من الدليل عليه بعد أن أضمر اللسعة متصلة في الفعل فكأنه قال (فإذا الزنبور يلسعها)" وعليه فالرأي المنسوب لابن مالك هو للأعلم، وما نقله الشلوبيين عن الأعلم إنما هو اختلاط في تفسير قول الأعلم على المفعول المطلق انظر رسالة القضاء للأعلم 22.
68.نسب لثعلب قوله (فإذا هو إياها) أن (هو) عماد وقد خطأ الزجاجي ذلك وغلط النسبة عن ثعلب لأن العماد أو ضمير الفصل عند أهل المصرين فضلة يجوز حذفه ولا يجوز إسقاط (هو) في مسألتنا. انظر شرح الرضي على الكافية 194/3، والإنصاف للأنباري566. وأظن أن توجيه الأعلم وقدرته على التقدير وجعل الضمير فضلة باعتباره توكيدًا للمحذوف هو مخرج حسن منه لم أجد من قال به غيره حتى من نسبوا العماد لثعلب لم يذكروا تقديرًا كالذي ذكره الأعلم.
69.إنباه الرواه للقفطي 4/ 108، أبوالحسين بن الطراوة وأثره في النحو د. محمد إبراهيم البنا ص 16
70.ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة د. عياد عيد الثبيتي ص 25.
71.صاحب محاكمة في النحو بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية إضافة لكتابين في شرح كتاب سيبويه وشرح شواهده.
72.النحو في الأندلس د. أحمد كحيل ص 243.
73.أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو د. محمد إبراهيم البنا ص 23.
74.ابن الطراوة النحوي د. عياد الثبيتي ص 46.
75.التكملة محمد بن عبد الله القضاعي80/4، ابن الطراوة د. عياد الثبيتي ص 53.
76.أبو الحسين بن الطراوة د. محمد إبراهيم البنا ص 28 يظن الباحث أن أعلم الناس بابن الطراوة تلاميذه حين يعلنون بصريته أما حديث البعض عن كوفيته لمجرد موافقته بعض الآراء الكوفية فتلك سمة من سمات المدرسة الأندلسية، إضافة إلى أن أغلب آراء ابن الطراوة ضاعت حيث لم يصل من كتبه سوى الإفصاح مما يصعب معه الحصر لآرائه والقطع بكوفيته.
77.السابق ص 26 ومن هؤلاء محمد بن طلحة كان إماما في صنعة العربية توفي سنة 618هـ.
78.ممن قال بكوفية ابن الطراوة د/ عياد الثبيتي في كتابه ابن الطراوة النحوي، راجع ص 299، 300.
79.أبو الحسين بن الطراوة د. محمد إبراهيم البنا ص 35، اتهم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي من بعض النحاة منهم أبو حيان الذي اتهم السهيلي بأنه كان شاذ المنازع في النحو ورأى أن ذلك سرى إليه من شيخه ابن الطراوة فإنه لم يأخذ النحو إلا منه، وابن الطراوة كما عليه كثير من النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون وقد صنفا كتبا في الرد على سيبويه والفارسي والزجاجي، ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة " راجع ذلك في الأشباه والنظائر للسيوطي 24/5، ابن الطراوة النحوي د. عياد الثبيتي ص 59، أبو الحسين بن الطراوة د. البنا ص 34، 35.
80.الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ص 18.

81.السابق ص 62 باب المفعول فيه، لاحظ ابن الطراوة نحوي مبدع والإبداع في النحو لم يكن معروفا في الأندلس مما عرضه لحملات متتابعة

82.الإفصاح لابن الطراوة ص27.

83.السابق ص27 لذلك نجد في الإفصاح كثرة إحالته للمقدمات فيما خرج عن هذا المنهج يقول : ونكل ذلك إلى المقدمات.

84.لم تتوسع كتب التراجم في الحديث الغندجاني مما جعل من العسير تتبع مراحل حياته الأولى ولم تزد كتب التراجم في ترجمته عن " هوالحسن بن أحمد أبو محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني اللغوي النسابة، حقق محمد علي سلطاني كتاب فرحة الأديب ط دار الكتاب دمشق 1981

85.السابق ص 16.

86.السابق ص9 كانت كتب الفارسي وتلميذه ابن جني قد حملها إلى الأندلس أبو الحسن على بن إبراهيم التبريزي فأخذ عنه محمد بن هشام المصحفي وعنه ابن الباذش وابن معمر فاحتفلا بها وأقبل الناس عليها بيد أن ابن الطراوة قد حمل عليها وصنف الإفصاح في نقد إيضاح الفارسي انظر أبو الحسين بن الطراوة د. البنا ص 16، 17.

87.ذكرها ابن قاضي شهبه في طبقاته298.

88.الإفصاح لابن الطراوة ص 39.

89.ابن الطراوة النحوي د. عياد الثبيتي ص 101، 102.

90.الإفصاح لابن الطراوة مقدمة التحقيق للدكتور حاتم الضامن ص 10.

91.أبو الحسين بن الطراوة د. محمد إبراهيم البنا ص 52.

92.السابق 52.

93.بغية الوعاة للسيوطي، 2/ 204.

94.سبق الحديث عن نمط كهذا وهو ابن الباذش الذي عُني بتتبع ما اعتمده ابن الطراوة من الكتب وذلك أنه كان له على كتب النحو المتقدمة كلام ماعدا الإيضاح فإنه يشرحه وينظم القصيد في مدحه وإذا كان ابن الطراوة قد ألف الإفصاح في نقد الإيضاح فابن الباذش يؤلف أيضا كتابا في نقد الكافي الذي يراه ابن الطراوة أجدر من الإيضاح ويخطئ ابن النحاس في مائة موضع.

95.راجع أبو الحسين بن الطراوة د. محمد إبراهيم البنا ص 47، 48.

96.أمالي السهيلي ص 126– 127، أبو الحسين بن الطراوة د. البنا ص 34، ابن الطراوة النحوي د.الثبيتي ص 59.

97.الإفصاح لابن الطراوة ص 46.

98.السابق ص 37 رغم حدة أسلوب ابن الطراوة لكن لا خلاف على تمكنه ووضوح عبارته خاصة أنه الأديب المتمكن من مادته.

99.السابق ص 26 ذكر ذلك في اعتراضه على رأي الفارسي حول كلا وكلتا من حيث كونهما مفردان لفظا مثنيان معنى.

100. السابق ص 122 ذكر د. الثبيتي أن ابن الطراوة أخذ على الفارسي أشياء هو بريء منها لعدم إدراكه مقصود الفارسي انظر ص 103.

101. السابق ص 22.

102. السابق ص 27.

103. الإفصاح لابن الطراوة ص 39.

104. السابق ص83.

105. السابق ص 91.

106. السابق ص20.

107. السابق ص 77.
108. ابن الطراوة النحوي، د.عياد الثبيتي ص 139.
109. ابن الطراوة النحوي د.عياد الثبيتي ص 141، 142 يلاحظ أن د.عياد الثبيتي أيّد البصريين واعترض على ابن الطراوة الذي استدل بشواهد تأولها البصريون في سيبويه لاطراد القاعدة، لكن تعدد هذه الشواهد كانت دافعة للكوفيين والأندلسيين أمثال ابن الطراوة للقول بجوازها.
110. الإفصاح لابن الطراوة ص 33 يلاحظ عنف هجوم ابن الطراوة على الفارسي كما يلاحظ إحالته للمقدمات.
111. السابق ص34.
112. السابق ص 49.
113. أبو الحسين بن الطراوة د.محمد إبراهيم البنا ص 67.
114. أبو الحسين بن الطراوة د.محمد إبراهيم البنا ص 62 يلاحظ أن تمجيد القياس عند البصريين فاق كل حد لدرجة أنهم وضعوا أمثلة كثيرة في النحو العربي أجازها القياس مع عدم استعمالها في أرض الواقع وربما كان ذلك ملمحاً أخذته المحاكمات على المنهج البصري عموماً خاصة بعد انتشار الفكر الفلسفي الذي يعد الفارسي أعظم رموزه في النحو ورد ابن الطراوة نتاج لدور المحاكمات في تقويم الفكر النحوي باعتبار المدرسة الأندلسية نتاجاً للتوسط النحوي كسائر المدارس بعد البصرة والكوفة.
115. ابن الطراوة د. عياد الثبيتي ص 92، وانظر الإفصاح لابن الطراوة ص 36 لاحظ أن د. الثبيتي حكم بنزعة ابن الطراوة الكوفية لكن سبق الإشارة لرؤية الباحث بنزعة ابن الطراوة الأندلسية فهو رجل كثيراً ما اعتمد على الأقيسة النحوية لكنه قنّنها بموافقتها كلام العرب وهي رؤية أندلسية نحو تصحيح مسار النحو البصري، كما أنه دافع عن سيبويه الذي لم ينتهج نهج الفارسي الذي كان مولعا بالقياس، ويبدو أن مهاجمة ابن الطراوة كانت مهاجمة للأثر الفلسفي الذي ولع به الفارسي وابن جني وإلا فكيف نفسر اعتماد ابن الطراوة على الأقيسة والعلل وهما من مناهج البصرة وتفضيله رأي الخليل وسيبويه كما ذكر ابن دحمان وكأنه يقبل آراء البصريين قبل الأثر الفلسفي الذي شاع على يد الفارسي وابن جني لتتأتى من ذلك رؤية المدرسة الأندلسية وليست الكوفية، فابن الطراوة يعيش اللغة واقعا منطوقا، إضافة لما ذكرناه سابقا أنه لا يمكن الحكم بكوفية ابن الطراوة في ظل عدم وصول كل آرائه إلينا كما أن الإفصاح لم يرصد إلا ما خالف فيه الفارسي سيبويه وعليه فلا يمكننا إنكار نزوعه البصري مع قيامه بالانتقاء دليل ذلك ما ذكر عن ابن الطراوة من أنه صاحب مذهب منفرد (على مذهب ابن الطراوة) وهي الرؤية الأندلسية.
116. الإفصاح لابن الطراوة ص 11.
117. الإفصاح لابن الطراوة ص 60.
118. ابن الطراوة النحوي د.عياد الثبيتي ص 98.
119. الإفصاح لابن الطراوة ص 41.
120. السابق ص95.
121. السابق ص 26.
122. الإفصاح لابن الطراوة ص52.
123. ابن الطراوة النحوي د. عياد الثبيتي ص 124 يلاحظ أن د.عياد الثبيتي نسب هذا الرأي للكوفيين وأنه مما وافق فيه ابن الطراوة المذهب الكوفي بالرغم من سبق سيبويه بهذا الرأي، كما أن اعتراض ابن الطراوة كان لولع البصريين بالتقدير فقد كان منهج الأندلسيين البحث في روح النص لا في القواعد الصماء.

124. الإفصاح لابن الطراوة ص 103.
125. أبو الحسين بن الطراوة د. محمد إبراهيم البنا ص 66.
126. راجع الإفصاح لابن الطراوة ص 17.
127. السابق ص 21.
128. راجع الإفصاح لابن الطراوة ص 40.
129. راجع نتائج الفكر للسهيلي، ص205.
130. ابن الطراوة النحوي د. عياد الثبيتي ص 247 حيث ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بـ(يكون) محذوفة والتقدير أن يكون أبؤساً، وذهب أبو عبيدة إلى أن التقدير أن يأتي بأبؤس فحذف الفعل وحرف الجر توسعاً، وذهب الأصمعي وابن الأعرابي أن أبؤس خبر يصير محذوفة
131. الإفصاح لابن الطراوة ص 84.
132. السابق ص 86.
133. السابق ص 37.
134. أبو الحسين بن الطراوة د. محمد إبراهيم البنا ص 80 ومثاله مهاجمة ابن الطراوة الفارسي في شيء من مخالفة البصريين مثل إجازة الفارسي نصب الاسمين المتقدمين في باب (ظننت) وكان سيبويه قد أجاز ذلك على ضعف لكن الفارسي جوّزه اغتراراً بجوازهما مرفوعين، وقد أوجب ابن الطراوة إلغاء الفعل في هذه الحالة لأن من مذهبه أن المعمول لا يتقدم على عامله فإذا تقدم أحد الاسمين منصوباً نحو(زيداً ظننت قائماً) فهو منصوب بالقصد إليه لا بالفعل المتوسط فإذا تقدما فإنه لا سبيل إلى نصبهما راجع ذلك الإفصاح لابن الطراوة ص 48.
135. راجع الإفصاح لابن الطراوة ص 67، 68
136. السابق ص 93، 94.
137. أبو الحسين بن الطراوة د. محمد إبراهيم البنا ص 68.
138. السابق ص 99.
139. السابق ص 100.
140. اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، جمعان بن بنيوس ص 48 شرح الجمل لابن الضائع 34/1 مخطوط ويمكن من خلال شرح الجمل استخراج محاكمات ابن الضائع.
141. راجع أبو الحسين بن الطراوة د: البنا صـ 99، 100.
142. راجع ابن الطراوة د: عياد الثبيتي صـ 161.

المصادر والمراجع

1. ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة د. عياد عيد الثبيتي نادي الطائف الأدبي.
2. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو د. محمد إبراهيم البنا ط دار الاعتصام سنة 1980.
3. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنا، ط الأولى دار البيان العربي 1985.
4. أخبار النحويين البصريين للسيرافي، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، 1373 هـ – 1966 م،
5. الأشباه والنظائر للسيوطي ط الأولى مؤسسة الرسالة تحقيق عبد العال سالم مكرم 1985
6. الأغاني للأصفهاني ط الثانية دار الفكر بيروت تحقيق سمير جابر.
7. أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم، القرطبي، دار الوعي، حلب، سوريا، الطبعة الثانية1982م.
8. أمالي السهيلي ط السعادة تحقيق د. محمد إبراهيم البنا
9. إنباه الرواه للقفطي ط دار الكتب 1973 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
10. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري تحقيق جوده مبروك ومراجعة د: رمضان عبد التواب ط الأولى الخانجي 1998
11. بغية الوعاة للسيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
12. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي دار الكتب العلمية – بيروت.
13. التكملة محمد بن عبد الله القضاعي ط السعادة 1955 نشره عزت العطار الحسيني.
14. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1999م.
15. الخنساء للدكتورة عائشة عبد الرحمن ط دار المعارف.
16. الدوائر المتداخلة.د/حامد طاهر إحياء التراث. الترجمة. التأليف، دار النصر للتوزيع والنشر جامعة القاهرة، 1995م.
17. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي، تحقيق د: حاتم صالح الضامن الطبعة الثانية ط/ عالم الكتب – لبنان 1996م.
18. سيبويه إمام النحاة: على النجدي ناصف.
19. شرح الجمل لابن الضائع مخطوط بدار الكتب المصرية.
20. شرح الرضي على الكافية ط/ جامعة قار يونس. تحقيق/ يوسف حسن عمر.
21. طبقات ابن قاضي شهبه مخطوط بدار الكتب المصرية.
22. طبقات فحول الشعراء لابن سلام، دار المدني – جدة، تحقيق: محمود محمد شاكر.

23. طبقات النحويين للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية
24. فرحة الأديب، الأسود الغندجاني اللغوي النسابة، تحقيق محمد علي سلطاني ط دار الكتاب دمشق 1981
25. فصول في فقه العربية، د: رمضان عبد التواب.
26. الفهرست لابن النديم ط دار المعرفة، بيروت 1978
27. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، 1995، تحقيق : غازي مختار طليمات.
28. لسان العرب ابن منظور ط/ دار صادر. بيروت. د ت.
29. مدرسة الكوفة د: مهدي المخزومي ط الثانية مصطفى الحلبي 1958.
30. المدارس النحوية خديجة الحديثي ط الثالثة مكتبة الأمل، أربد، الأردن 2001.
31. معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الطبعة الأولى المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت.
32. مغني اللبيب لابن هشام، دار الفكر – بيروت، الطبعة السادسة، 1985، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.
33. نتائج الفكر للسهيلي ط الأولى دار الكتب العلمية بيروت1992 تحقيق عادل أحمد عبدالموجود.
34. نزهة الألباء لابن الأنباري، ط دار الفكر العربي 1998 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
35. نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ط الثانية دار المعارف 1995.
36. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان. ط/ دار صادر بيروت. تحقيق/ إحسان عباس.

الرسائل والدوريات

1. مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد السابع، العدد الثاني، مايو، يوليه 2005.
2. اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، جمعان بن بنيوس رسالة ماجستير كلية اللغة العربية جامعة أم القرى
3. المحاكمات الفكرية في الفلسفة المشائية وعلم الكلام الدكتور محمود سعيد حميده رسالته دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
4. النحو في الأندلس د. أحمد كحيل رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر.